البنك السعودي الفرنسي
Banque Saudi Fransi

جدول أعمال اجتماع الجمعية العامة غير العادية

1- الاطلاع على تقرير مجلس الإدارة ومناقشته للعام المالي المنتهي في 2022/12/31م.

2- الاطلاع على القوائم المالية ومناقشتها عن العام المالي المنتهي في 2022/12/31م.

3- التصويت على تقرير مراجعي حسابات البنك عن العام المالي المنتهي في 2022/12/31م بعد مناقشته.

4- التصويت على قرار مجلس الإدارة بما تم توزيعه من أرباح نقدية على المساهمين عن النصف الأول من السنة المالية 2022م والبالغة 901.49 مليون ريال بواقع 0.75 ريال للسهم الواحد وما يمثل 7.5% من القيمة الإسمية للسهم. (مرفق)

5- التصويت على توصية مجلس الإدارة بتوزيع أرباح نقدية عن النصف الثاني من السنة المالية 2022م بواقع 0.90 ريال للسهم الواحد بإجمالي قدره 1,079.63 مليون ريال بما يمثل 9.0% من القيمة الإسمية للسهم، على أن تكون الأحقية للمساهمين المالكين للأسهم بنهاية تداول يوم انعقاد الجمعية العامة والمقيدين في سجل مساهمي البنك لدى شركة مركز إيداع الأوراق المالية (مركز الإيداع) في نهاية ثاني يوم تداول يلي تاريخ الاستحقاق، على أن يبدأ توزيع الأرباح يوم الاثنين 1444/11/23هـ الموافق 2023/06/12م. وبذلك يصبح مجموع الأرباح الموزعة للمساهمين للسنة المالية المنتهية في 2022/12/31م مبلغ 1,981.12 مليون ريال، بواقع 1.65 ريال للسهم الواحد، وبما يعادل 16.5% من القيمة الإسمية للسهم. (مرفق)

6- التصويت على قرار مجلس الإدارة بتعيين الأستاذ/ عبدالعزيز بن محمد القديمي (عضو مستقل) في مجلس إدارة البنك اعتباراً من تاريخ تعيينه في 2023/01/31م لإكمال دورة المجلس حتى تاريخ انتهاء الدورة الحالية في 2024/12/31م خلفاً للعضو السابق الأستاذ/ تيموثي كلارك كولينز (عضو مستقل). (مرفق السيرة الذاتية)

7- التصويت على تفويض مجلس الإدارة بتوزيع أرباح مرحلية بشكل نصف سنوي أو ربع سنوي عن العام المالي 2023م.

8- التصويت على إبراء ذمة أعضاء مجلس الإدارة عن العام المالي المنتهي في 2022/12/31م.

9- التصويت على صرف مبلغ (8,089,000 ريال سعودي) مكافأة لأعضاء مجلس الإدارة عن السنة المالية المنتهية في 2022/12/31م.

10- التصويت على تفويض مجلس الإدارة بصلاحية الجمعية العامة العادية بالترخيص الوارد في الفقرة (1) من المادة السابعة والعشرون من نظام الشركات، وذلك لمدة عام من تاريخ موافقة الجمعية العامة أو حتى نهاية دورة مجلس الإدارة المفوّض أيهما أسبق، وفقاً للشروط الواردة في اللائحة التنفيذية لنظام الشركات الخاصة بشركات المساهمة المدرجة.

11- التصويت على تفويض مجلس الإدارة بصلاحية الجمعية العامة العادية بالترخيص الوارد في الفقرة (2) من المادة السابعة والعشرون من نظام الشركات، وذلك لمدة عام من تاريخ موافقة الجمعية العامة أو حتى نهاية دورة مجلس الإدارة المفوض أيهما أسبق، بناءً على معايير الأعمال المنافسة للبنك السعودي الفرنسي الموافق عليها من الجمعية العامة العادية بتاريخ ديسمبر 2021.

12- التصويت على تعيين مراجعي حسابات البنك من بين المرشحين بناءً على توصية لجنة المراجعة، وذلك لفحص ومراجعة وتدقيق القوائم المالية للربع (الثاني والثالث) والسنوي من العام المالي 2023م والربع الأول من العام المالي 2024م، وتحديد أتعابهم.

13- التصويت على تعديل لائحة لجنة المراجعة. (مرفق)

14- التصويت على تعديل لائحة لجنة الترشيحات والمكافآت. (مرفق)

15- التصويت على إطار عمل الشؤون البيئية والاجتماعية والحوكمة. (مرفق)

16- التصويت على الأعمال والعقود التي تمت بين البنك وشركة بندة للتجزئة والتي لعضو مجلس الإدارة السيد/ بدر العيسى مصلحة غير مباشرة فيها، وهي عبارة عن عقد تأجير موقع جهاز صراف آلي، ويبدأ العقد من 2021/12/01م إلى 2023/11/30م بإجمالي مبلغ 43,000.00 ريال سنوياً، بدون شروط أو مزايا تفضيلية. (مرفق)

17- التصويت على الأعمال والعقود التي تمت بين البنك وشركة أبانا والتي لعضو مجلس الإدارة السيد/ عبدالرحمن الراشد مصلحة غير مباشرة فيها، وهي عبارة عن عقد صيانة مكائن عد النقود، ويبدأ العقد من 2015/04/01م إلى 2023/04/30م، بإجمالي مبلغ 1,222,745.10 ريال مدفوع لعام 2022، بدون شروط أو مزايا تفضيلية. (مرفق)

18- التصويت على الأعمال والعقود التي تمت بين البنك وشركة الخليج للتدريب والتعليم والتي لعضو مجلس الإدارة السيد/ عبدالرحمن الراشد مصلحة غير مباشرة فيها، وهي عبارة عن عقد توظيف وخدمات مهنية، ويبدأ العقد من 2018/01/01م إلى 2022/12/31م، بإجمالي مبلغ 7,350,000.56 ريال مدفوع لعام 2022، بدون شروط أو مزايا تفضيلية. (مرفق)

19- التصويت على شراء البنك لعدد من أسهمه وبحد أقصى (3,247,485) سهم من أسهمه بهدف تخصيصها لموظفي البنك ضمن برنامج أسهم الموظفين، وسيتم تمويل الشراء عن طريق موارد البنك الذاتية، وتفويض مجلس الإدارة بإتمام عملية الشراء خلال فترة أقصاها اثني عشر شهراً من تاريخ قرار الجمعية العامة غير العادية. وسيحتفظ البنك بالأسهم المشتراة لمدة لا تزيد عن (10) سنوات من تاريخ موافقة الجمعية العامة غير العادية كحد أقصى لحين تخصيصها للموظفين المستحقين، وبعد انقضاء هذه المدة سيتبع البنك الإجراءات والضوابط المنصوص عليها في الأنظمة واللوائح ذات العلاقة، علماً بأن هذا البرنامج هو استمرار للبرنامج الحالي الذي تم تحديد شروطه سابقاً من قبل مجلس الإدارة وأخذ موافقة الجمعية بتاريخ 1440/08/26هـ الموافق 2019/05/01م. (مرفق)

البنك السعودي الفرنسي
Banque Saudi Fransi

تقرير لجنة المراجعة

لجنة المراجعة

Audit Committee

البنك السعودي الفرنسي
Banque Saudi Fransi

تقرير لجنة المراجعة للجمعية العمومية
عن العام المالي 2022

1. مقدمة

لجنة المراجعة هي لجنة مستقلة وهي أحد اللجان المتفرعة من مجلس الإدارة، تشكل بقرار من الجمعية العمومية للبنك السعودي الفرنسي (البنك). تقوم اللجنة بمساعدة مجلس الإدارة بالوفاء بمسؤولياته الإشرافية على التقارير المالية للبنك، وأنظمة الرقابة الداخلية، وعملية المراجعة الداخلية، المعاملات مع الأطراف ذات العلاقة ونهج البنك في مراقبة الالتزام بالأنظمة واللوائح وقواعد السلوك.

تماشيًا مع متطلبات لائحة حوكمة الشركات بشأن إعداد لجنة المراجعة التابعة لمجلس الإدارة تقرير يشتمل على تفاصيل أدائها لاختصاصها ومهامها على أن يتضمن رأيها في مدى كفاية نظام الرقابة الداخلي، تم إعداد هذا التقرير لإطلاع المساهمين وأصحاب المصلحة المحتملين عن أبرز ما قامت به اللجنة من أعمال داخل نطاق اختصاصها ودورها في تقييم أنظمة الرقابة الداخلية ونتائجها بهذا الشأن.

تتألف اللجنة من خمسة أعضاء، حيث يرأس اللجنة أحد أعضاء مجلس إدارة البنك المستقلين، بالإضافة الى أربعة أعضاء مستقلين. أعضاء اللجنة مجتمعين لديهم دراية بالمواد المقدمة الى اللجنة حيث يمتلكون خبرات العمل ذات الصلة والمؤهلات المناسبة ويتمتعون بمعرفة شاملة لأدوار ومسؤوليات أعضاء مجلس الإدارة والإدارة التنفيذية. وكذلك لدى أعضاء اللجنة فهم جيد للأنظمة واللوائح الصادرة من البنك المركزي السعودي وهيئة سوق المال.

2. اجتماعات اللجنة

عقدت اللجنة المراجعة ثمانية اجتماعات خلال عام 2022م، وفقًا لخطة عملها المعتمدة من مجلس إدارة البنك، كما قامت برفع محاضر جلساتها تباعًا وكذلك تقارير أنشطتها الربعية إلى مجلس الإدارة بهدف توفير تأكيدات معقولة عن البيئة الرقابية بالبنك.

3. أبرز ما قامت به اللجنة من أعمال تدخل في نطاق اختصاصها

قامت لجنة المراجعة بالعديد من الأنشطة خلال اجتماعاتها لعام 2022م ، بما يتماشى مع دورها المنصوص عليه في ميثاق لجنة المراجعة وحسب لوائح هيئة سوق المال وفيما يلي ملخص لأهم أعمالها:

أ. القوائم المالية

قامت لجنة المراجعة التابعة لمجلس الادارة بدراسة القوائم المالية الربعية والسنوية للبنك، حيث تم مناقشة المسائل الهامة مع المراجعين الخارجيين من ضمنها مؤشرات الأداء، واستعراض المقارنات والتحقق من أسباب التغيرات المؤثرة وكفاية الإفصاحات ومدى تطبيق السياسات والمعايير المحاسبية.

كذلك حصلت اللجنة على إفادة المراجع الخارجي عن مدى تعاون إدارة البنك في تقديم جميع المستندات المطلوبة من قبلهم.

بعد المناقشـــات وتأكيد المراجعين الخارجيين على عدم وجود ملاحظات جوهرية قامت اللجنة بتقديم توصـــياتها عن القوائم المالية الربعية والســـنوية إلى مجلس الإدارة حســـب متطلبات البنك المركزي السعودي وهيئة سوق المال.

ب. المراجعين الخارجيين

لجنة المراجعة مسـئولة عن تقديم توصـياتها المتعلقة بتعيين المراجعين الخارجيين، وكذلك متابعة أدائهم وضمان استقلاليتهم. فيما يلي ملخص لأعمال اللجنة بهذا الخصوص:

- قامت اللجنة بالتوصية لمجلس الإدارة بترشيح مراجعي الحسابات للبنك وذلك بعد دراستها للعروض المقدمة والتي تضمنت تحليلًا ماليًا وفنيًا.
- أقرت اللجنة الخطة المقدمة من المراجعين الخارجيين لمراجعة أعمال البنك والتي نطاق العمل، والأهمية النسـبية، وتأكيد الاسـتقلالية والنزاهة، والجدول الزمني، ونهج وخطة العمل، والتعاون مع المراجعة الداخلية والالتزام، ومستوى التغطية لأنشطة البنك الرئيسية.
- حصـلت اللجنة على إفادة من مراجعي الحسـابات يؤكدون فيه إسـتقلاليتهم وفقًا للأنظمة والمعايير المهنية المتبعة.
- ناقشـت اللجنة مع المراجعين الخارجيين خطاب الإدارة السـنوي ووجهت الإدارة العليا عن طريق مجموعة المراجعة الداخلية بمتابعة تنفيذ الخطة التصـحيحية المقدمة من الإدارات المعنية وفقًا للتواريخ المستهدفة.
- ناقشـت اللجنة مع المراجعين الخارجيين عدد من المواضـيع المتعلقة بالقوائم المالية والملاحظات الرقابية وخطة العمل التصحيحية لمعالجتها.

ج. المراجعين الداخليين

تقوم لجنة المراجعة بمهام الإشـراف المباشـر على أعمال مجموعة المراجعة الداخلية بالبنك، لضـمان استقلاليته وكذلك لمساعدته للحصول على الموارد المطلوبة للقيام بمهامه بفعالية. تضمنت أعمال اللجنة فيما يخص مجموعة المراجعة الداخلية ما يلي:

- إعتمدت اللجنة خطة المراجعة الداخلية للعام 2022م، كما اعتمدت الخطة الإسـتراتيجية للمراجعة الداخلية لمدة ثلاث سـنوات للفترة من (2022 -2024) مع الأخذ في الإعتبار تقييم المخاطر الكلي للبنك وتعليمات الجهات التنظيمية.

- متابعة أنشطة المراجعة من خلال تقارير المراجعة الداخلية الربعية والتي تتضمن عرضًا تفصيليًا عن مدى التقدم في تنفيذ خطة المراجعة الداخلية وتقارير المراجعة الداخلية الصادرة خلال كل ربع وأبرز الملاحظات المرصودة في تلك التقارير.
- متابعة مدى التقدم في إغلاق الملاحظات المرصودة في تقارير المراجعة الداخلية السابقة وإعادة استهداف الملاحظات المتجاوزة للتواريخ الاغلاق المستهدفة والذي بدوره يساهم في تحسين البيئة الرقابية للبنك.
- متابعة مدى التقدم في التحقق من صحة إغلاق الملاحظات المرصودة في تقارير البنك المركزي السعودي المختلفة حيث أثمرت عمليات المتابعة على تقدم ملحوظ في نسبة إقفال تلك الملاحظات.
- الموافقة على الهيكل التنظيمي وميزانية مجموعة المراجعة الداخلية، وأهداف الرئيس التنفيذي للتدقيق لعام 2022م لتمكينها من ممارسة دورها بفعالية.
- إعتماد ميثاق مجموعة المراجعة الداخلية المحدث لكي يتماشى مع المعايير الدولية وأفضل الممارسات وتعليمات البنك المركزي السعودي وهيئة سوق المال.

د. الإلتزام

بالرغم من ان مدير مجموعة الالتزام يتبع وظيفياً للرئيس التنفيذي (بناء على تعليمات البنك المركزي السعودي في مبادئ الالتزام للبنوك والمصارف التجارية العاملة في المملكة العربية السعودية والصادر في سبتمبر 2020) ، الا ان رئيس مجموعة الالتزام يحضر إجتماعات لجنة المراجعة ويقدم تقارير دورية في كل إجتماع عن ما تم تنفيذه من تقييم ومراجعة الالتزام والمراقبة والإبلاغ عن الأمور غير المتوافقة بالإضافة إلى تجاوزات متعلقة بقواعد وتعليمات البنك المركزي السعودي والجهات الإشرافية الأخرى، كما تخضع مجموعة الإلتزام لمراجعة دورية ومستقلة من قبل مجموعة المراجعة الداخلية.

تساهم اللجنة في التحقق من إلتزام البنك بالأنظمة واللوائح والسياسات والتعليمات ذات العلاقة من خلال متابعة العديد من التقارير ومناقشة ملاحظات عدم الإلتزام بالأنظمة والتعليمات وإبداء توصياتها. تضمنت أعمال اللجنة فيما يخص الإلتزام ما يلي:

- مراجعة واعتماد خطة الالتزام السنوية لعام 2022م.
- مناقشة التقارير الربعية لمجموعة الالتزام والتي تتعلق بالجرائم المالية ومكافحة غسل الأموال، ومكافحة الاحتيال والرشوة والفساد، ومدى كفاية الجهود المبذولة لرفع مستوى الإلتزام في البنك.
- مناقشة الغرامات والمخالفات المفروضة على البنك ومدى كفاية الإجراءات المتخذة من البنك لمعالجة أسبابها وتفادي وقوع حالات مماثلة في المستقبل.
- مراجعة تعليمات البنك المركزي ومدى تطبيقها من قبل البنك.
- الإطلاع على التقارير الصادرة من البنك المركزي السعودي وكذلك متابعة مدى التقدم في إغلاق الملاحظات المرصودة فيها من خلال تقارير مجموعة المراجعة الداخلية الربعية.
- تقوم اللجنة بمراجعة سياسة المعاملات مع الأطراف ذات العلاقة وابداء توصياتها عليها. كما تقوم بمراجعة قائمة المعاملات مع الأطراف ذات العلاقة وأسبابها بشكل ربع سنوي.

4. رأي لجنة المراجعة الداخلية في مدى كفاية نظام الرقابة الداخلية

تحققت لجنة المراجعة من فعالية أنظمة الرقابة الداخلية، وقامت بتبليغ مجلس الإدارة بالخطوات المتخذة في هذا الصدد، كذلك قدمت تقريراً سنوياً إلى المجلس لمساعدته في مراجعة مدى فعالية أنظمة الرقابة الداخلية بعد مراجعة لجنة المراجعة لتقارير إجراءات الرقابة الداخلية للبنك والتي من أهمها تقارير مجموعة المراجعة الداخلية ومجموعتي المخاطروالإلتزام. وبعد الاجتماعات مع مدراء هذه الأقسام لمناقشة محتوى تقاريرهم وأداء قطاعاتهم، تقدمت اللجنة استنتاجها إلى مجلس الإدارة فيما إذا كانت دور الرقابة الداخلية في البنك تعكس فعالية إجراءات الرقابة الداخلية وأن البنك يطورها باستمرار لتلبية احتياجات وتطورات العمل المتغيرة.

فيما يتعلق بسياسات المحاسبة، فإن لجنة المراجعة تناقش باستمرار أثر التعليمات الصادرة عن البنك المركزي السعودي والهيئات الرقابية الأخرى والتي قد تؤثر في السياسات المحاسبية والمعايير الدولية لإعداد التقارير المالية (IFRS) مع مسؤولي البنك، وبشكل دوري مع المراجعين الخارجيين لضمان تنفيذها وفقاً للتعليمات المذكورة.

إستناداً إلى نتائج التقييم المستمر للضوابط الداخلية للبنك التي قامت بها الإدارات الرقابية المختلفة (مجموعة المراجعة الداخلية، مجموعة الالتزام , ومجموعة المخاطر) والمراجعين الخارجيين، ترى لجنة المراجعة أن نظام الرقابة الحالي للبنك ملائم وفعّال. ومع ذلك، تسعى الإدارة التنفيذية بإستمرار، بالتعاون والتنسيق مع الادارات الرقابيه، إلى تعزيز وتقوية نظام الرقابة الداخلية.

بدر العيسى
رئيس لجنة المراجعة

البند الرابع

بيان بما تم توزيعه من أرباح على المساهمين عن النصف الأول من العام المالي 2022م

البنك السعودي الفرنسي
Banque Saudi Fransi

البنك السعودي الفرنسي
Banque Saudi Fransi

بيان بما تم توزيعه من أرباح على المساهمين عن النصف الأول من العام المالي 2022م

البند	التفصيل
إجمالي المبلغ الموزع	901.49 مليون ريال سعودي
عدد الأسهم المستحقة	1,200,849,452 سهم
حصة السهم الواحد	0.75 ريال بعد خصم الزكاة
نسبة التوزيع من القيمة الإسمية للسهم	%7.5
أحقية الأرباح الموزعة	للمساهمين المالكين لأسهم البنك بنهاية تداول يوم 1443/12/22هـ الموافق 2022/07/21م والمقيدين في سجل مساهمي البنك لدى مركز الإيداع بنهاية ثاني يوم تداول يلي تاريخ الاستحقاق.
تاريخ التوزيع	1444/01/06هـ الموافق 2022/08/04م

البند الخامس

بيان بالأرباح المقترحة للتوزيع عن النصف الثاني من العام المالي 2022م

البنك السعودي الفرنسي
Banque Saudi Fransi

البنك السعودي الفرنسي
Banque Saudi Fransi

بيان بالأرباح المقترحة للتوزيع عن النصف الثاني من العام المالي 2022م

البند	التفصيل
إجمالي المبلغ الموزع	1,079.63 مليون ريال سعودي
عدد الأسهم المستحقة	1,199,592,392 سهم
حصة السهم الواحد	0.90 ريال بعد خصم الزكاة
نسبة التوزيع من القيمة الإسمية للسهم	%9.0
أحقية الأرباح الموزعة	أحقية الأرباح للنصف الثاني لعام 2022م ستكون لمساهمي البنك المسجلين لدى مركز الإيداع بنهاية ثاني يوم تداول يلي انعقاد اجتماع الجمعية العامة.
تاريخ التوزيع	1444/11/23هـ الموافق 2023/06/12م

نموذج السيرة الذاتية للمرشح

أ) البيانات الشخصية للعضو المرشح			
الاسم الرباعي	عبدالعزيز محمد حمود القديمي		
الجنسية	سعودي	تاريخ الميلاد	1962/11/28م

ب) المؤهلات العلمية للعضو المرشح				
م	المؤهل	التخصص	تاريخ الحصول على المؤهل	اسم الجهة المانحة
1	بكالوريوس	هندسة	1983	جامعة الملك فهد للبترول والمعادن، السعودية
2	ماجستير	إدارة	2001	MIT Sloan School of Management, USA

ج) الخبرات العملية للعضو المرشح	
الفترة	مجالات الخبرة
1983م - 2022م	في أرامكو في مجال الطاقة

د) العضوية الحالية في مجالس إدارات شركات مساهمة أخرى (مدرجة أو غير مدرجة) أو في شركة أخرى أياً كان شكلها القانوني أو اللجان المنبثقة منها						
م	اسم الشركة	النشاط الرئيسي	صفة العضوية	طريقة التعيين	عضوية اللجان	الشكل القانوني للشركة
1	لا يوجد					

البند
الثالث عشر

تعديل لائحة لجنة المراجعة

البنك
السعودي
الفرنسي
Banque
Saudi
Fransi

البنك السعودي الفرنسي
Banque Saudi Fransi

جدول مقارنة لتعديلات لائحة لجنة المراجعة

النص الحالي	النص المقترح بعد التعديل
3.1.1 مراجعة خطة مراجع حسابات البنك وأعماله، والتحقق من عدم تقديمة اعمالا أو فنية، إدارية تخرج عن نطاق أعمال المراجعة، وإبداء مرئياتها حيال ذلك.	3.1.1 مراجعة خطة مراجع حسابات البنك وأعماله، والتحقق من عدم تقديمة اعمالا ~~أ~~ فنية ، إدارية او استشارية تخرج عن نطاق أعمال المراجعة، وإبداء مرئياتها حيال ذلك.
3.1.3 التوصية سنوياً لمجلس الإدارة بتعيين او عزل مراجعي الحسابات و تحديد أتعابهم وتقييم أدائهم بعد التحقق من استقلاليتهم ومراجعة نطاق عملهم وشروط عقودهم وذلك بما يتماشى مع جميع اللوائح والانظمة المعمول بها, مع مراعاة الحد الأقصى المسموح به لإعادة تعيين وتناوب الشريك المرخص له في شركة التدقيق الخارجي. (تتضمن متطلبات البنك المركزي السعودي بتغيير الشريك المراجع لمكتب المراجع الخارجي كل ثلاث سنوات)	3.1.3 التوصية سنوياً لمجلس الإدارة بتعيين او عزل مراجعي الحسابات و تحديد أتعابهم وتقييم أدائهم بعد التحقق من استقلاليتهم ومراجعة نطاق عملهم وشروط عقودهم وذلك بما يتماشى مع جميع اللوائح والانظمة المعمول بها, مع مراعاة الحد الأقصى المسموح به لإعادة تعيين وتناوب الشريك المرخص له في شركة التدقيق الخارجي. (تتضمن متطلبات البنك المركزي السعودي بتغيير الشريك المراجع لمكتب المراجع الخارجي كل ثلاث سنوات~~)~~؛ بينما تتطلب هيئة السوق المالية أن لا يتجاوز مجموع مدة عمل مراجع الحسابات سبع سنوات مالية متصلة أو منفصلة، وأن لا يتجاوز مجموع مدة عمل الشريك المشرف على أعمال المراجعة لدى مراجع الحسابات سبع ~~.~~سنوات مالية متصلة أو منفصلة)
3.1.10 التأكد من ان عدد المرشحين من مراجعي الحسابات الخارجيين لا يقل عن خمسة مرشحين, حيثما كان ذلك ممكناً.	3.1.10 التأكد من ان عدد المرشحين من مراجعي الحسابات الخارجيين لا يقل عن ~~خمسة~~ ثلاثة مرشحين, حيثما كان ذلك ممكناً.
3.4.6 مراجعة واعتماد الخطة الاستراتيجية لثلاث سنوات وخطة المراجعة السنوية بما في ذلك النطاق والميزانية المخصصة، التي تم إعدادها بناءً على تقييم المخاطر وبما يتماشى مع الاستراتيجية العامة للبنك وأهدافه وكافة التعديلات الرئيسية على الخطة.	3.4.6 مراجعة واعتماد الخطة الاستراتيجية ~~لثلاث~~ أربعة سنوات وخطة المراجعة السنوية بما في ذلك النطاق والميزانية المخصصة، التي تم إعدادها بناءً على تقييم المخاطر وبما يتماشى مع الاستراتيجية العامة للبنك وأهدافه وكافة التعديلات الرئيسية على الخطة.
3.4.9 مراجعة فاعلية مجموعة المراجعة الداخلية بما يتوافق مع تعريف معهد مراجعين الحسابات الداخليين (IIA) للمراجعة الداخلية ومدونة الاخلاقيات و المعايير الدولية للممارسة المهنية للمراجعة الداخلية للحسابات.	3.4.9 مراجعة فاعلية مجموعة المراجعة الداخلية بما يتوافق مع تعريف معهد مراجعين الحسابات الداخليين (IIA) للمراجعة الداخلية ومدونة الاخلاقيات و المعايير الدولية للممارسة المهنية للمراجعة الداخلية للحسابات ويتوافق مع مبادئ المراجعة الداخلية للبنوك المحلية العاملة في المملكة العربية السعودية الصادرة عن البنك المركزي السعودي.
3.5.11 مراجعة العقود وبتعاملات البنك مع الأطراف ذوي العلاقة، والتأكد من تسجيلها والإفصاح عنها بصورة مناسبة.	3.5.11 مراجعة سياسة البنك الخاصة ~~العقود~~ وبتعاملات البنك مع الأطراف ذوي العلاقة، والحصول على قائمة بجميع المعاملات ومراجعة موافقاتها و أسبابها ~~والتأكد من تسجيلها والإفصاح عنها بصورة مناسبة.~~
-	**4.1.9** يشترط أن لا يشغل عضو لجنة المراجعة عضوية لجان مراجعة في أكثر من خمس شركات مساهمة مدرجة في السوق في آن واحد.
4.5.5 اعداد حزم التقارير المقرر توزيعها على أعضاء اللجنة الى جانب جدول اعمال الاجتماع قبل سبعة (7) ايام عمل من تاريخ انعقاد الاجتماع.	4.5.5 اعداد حزم التقارير المقرر توزيعها على أعضاء اللجنة الى جانب جدول اعمال الاجتماع قبل ~~سبعة~~ خمسة (~~7~~5) ايام عمل من تاريخ انعقاد الاجتماع.
4.8.1.د تغيب العضو عن (3) اجتماعات متتالية للجنة، حسب الحالة، او من جميع هذه الاجتماعات لمدة ستة (6) أشهر متواصلة، أيهما أطول، دون إذن من اللجنة المعنية، أو بدون سبب وجيه.	4.8.1.د تغيب العضو عن (3) اجتماعات متتالية او (5) اجتماعات غير متتالية للجنة، حسب الحالة، او من جميع هذه الاجتماعات لمدة ستة (6) أشهر متواصلة، أيهما أطول، دون إذن من اللجنة المعنية، أو بدون سبب وجيه
5.5.2 يتم أرسال جدول الأعمال وجميع المواد المتعلقة بموضوع الاجتماع الى أعضاء اللجنة قبل سبعة (7) أيام عمل من تاريخ انعقاد الاجتماع.	5.5.2 يتم أرسال جدول الأعمال وجميع المواد المتعلقة بموضوع الاجتماع الى أعضاء اللجنة قبل ~~سبعة~~ خمسة(5~~7~~) أيام عمل من تاريخ انعقاد الاجتماع.

النص الحالي	النص المقترح بعد التعديل
5.8.2 لابد ان يقوم جميع الأعضاء الحاضرين للاجتماع بتوقيع نسخة من محاضر الاجتماع، كما يتعين تسجيل أسماء جميع الأعضاء الغائبين.	5.8.2 لابد ان يقوم رئيس اللجنة جميع الأعضاء الحاضرين للاجتماع وكذلك امين سر اللجنة بتوقيع نسخة من محاضر الاجتماع، كما يتعين تسجيل أسماء جميع الأعضاء الغائبين.
-	5.8.3 يجوز استخدام التقنية الحديثة في التوقيع وتسجيل المداولات والقرارات وتسجيل المحاضر.

البند
الرابع عشر

تعديل لائحة لجنة الترشيحات والمكافآت

البنك
السعودي
الفرنسي
Banque
Saudi
Fransi

البنك السعودي الفرنسي
Banque Saudi Fransi

جدول مقارنة لتعديلات لائحة لجنة الترشيحات والمكافآت

النص الحالي	النص المقترح بعد التعديل
-	**1.3.4** يتم تقديم اللائحة الى البنك المركزي السعودي بشكل نصف سنوي.
-	**2- أحكام عامة:** جاءت أحكام هذه اللائحة لتعبر عن النظام والقواعد واللوائح المعمول بها، وفي حالة إجراء أي تعديلات، أو أي تعارض أو تضارب بين أحكام هذه اللائحة والانظمة والقواعد واللوائح المعمول بها، تسود الأخيرة، وتنطبق الأحكام الجديدة والمعدلة على هذه اللائحة ويمتثل لها من تاريخ النفاذ.
-	**4.1.3** التوصية لمجلس الإدارة باعتماد خطة الإحلال لمجلس الادارة مع كل دورة للمجلس.
3.2.1 إعداد سياسة واضحة لمكافآت أعضاء مجلس الإدارة واللجان المنبثقة عن المجلس والإدارة التنفيذية وفقًا لإرشادات البنك المركزي السعودي ذات الصلة ورفعها إلى مجلس الإدارة للنظر فيها تمهيداً لاعتمادها من الجمعية العامة على أن يراعى في تلك السياسة اتباع معايير ترتبط بالأداء، والإفصاح عنها، والتحقق من تنفيذها.	**4.2.1** إعداد سياسة واضحة لمكافآت أعضاء مجلس الإدارة واللجان المنبثقة عن المجلس ~~والإدارة التنفيذية~~ وفقًا لإرشادات البنك المركزي السعودي ذات الصلة ورفعها إلى مجلس الإدارة للنظر فيها تمهيداً لاعتمادها من الجمعية العامة على أن يراعى في تلك السياسة اتباع معايير ترتبط بالأداء، والإفصاح عنها، والتحقق من تنفيذها.
3.2.5 إعداد سياسة المكافآت وعرضها على مجلس الإدارة للموافقة عليها. ومراجعتها بشكل دوري وتقييم مدى فعاليتها في تحقيق أهدافها، وتقديم التوصيات اللازمة إلى مجلس الإدارة فيما يتعلق بتعديل/ تحديث السياسة.	**4.2.2** إعداد سياسة المكافآت للإدارة التنفيذية وفقًا لإرشادات البنك المركزي السعودي ذات الصلة، وعرضها على مجلس الإدارة للموافقة عليها ليتم اعتمادها من الجمعية العمومية. **4.2.3** إعداد سياسة مكافآت الموظفين الآخرين وفقًا لإرشادات البنك المركزي السعودي ذات الصلة، وعرض هذه السياسة على مجلس الإدارة لاعتمادها. **4.2.4** مراجعة تنفيذ سياسة المكافآت للإدارة التنفيذية والموظفين الآخرين على أساس نصف سنوي وتقييم وتأكيد فعاليتها في تحقيق أهدافها ؛ وتقديم توصيات إلى مجلس الإدارة لتعديل / تحديث السياسة.
3.2.6 تقديم التوصيات اللازمة إلى مجلس الإدارة فيما يتعلق بمكافآت أعضاء المجلس واللجان التابعة إليه والموافقة على المكافآت الممنوحة لكبار التنفيذيين وفقاً لمصفوفة تفويض الصلاحيات.	**4.2.8** تقديم التوصيات اللازمة إلى مجلس الإدارة فيما يتعلق بمكافآت أعضاء المجلس واللجان التابعة إليه والموافقة التوصية على المكافآت الممنوحة لكبار التنفيذيين بما في ذلك أي زيادات أو تعديلات وفقاً لمصفوفة تفويض الصلاحيات واللوائح ذات الصلة.
-	**4.2.9** تقييم الحوافز التي أنشأها نظام المكافآت بالتنسيق مع لجنة إدارة المخاطر و / أو الرئيس التنفيذي لإدارة المخاطر.
-	**4.2.10** مراجعة ومراقبة مكافآت الموظفين الأعلى أجراً للتحقق من الامتثال لسياسة المكافآت وتجنب سوء الاستخدام.
3.2.11 ضمان إجراء مراجعة سنوية للمكافآت والتعويضات (على مستوى البنك من خلال التدقيق الداخلي أو الخارجي من خلال شركات معترف بها) على أن يتم ذلك بشكل مستقل عن الإدارة.	**4.2.15** ضمان إجراء مراجعة سنوية للمكافآت والتعويضات (على مستوى البنك من خلال التدقيق الداخلي أو الخارجي من خلال شركات معترف بها) على أن يتم ذلك بشكل مستقل عن الإدارة العليا. ويجب أن تأخذ لجنة الترشيحات والمكافآت ومجلس الإدارة نتائج هذه المراجعة في الاعتبار عند اتخاذ القرارات المتعلقة بالمكافآت.

النص الحالي	النص المقترح بعد التعديل
-	**4.4.21** مراجعة التقارير المقدمة من مدير ادارة الموارد البشرية –– على أساس نصف سنوي على الأقل - حول إجراءات البنك وخطة عمله تجاه تطبيق قواعد مكافآت البنوك الصادرة عن البنك المركزي السعودي وأي أنظمة ولوائح ومبادئ ومعايير ذات صلة.
D 4.8.1 تغيب العضو عن ثلاثة (3) اجتماعات متتالية للجنة ، حسب الحالة، أو من جميع هذه الاجتماعات لمدة ستة (6) أشهر متواصلة، أيهما اطول، دون إذن من اللجنة المعنية، أو بدون سبب وجيه.	**D 5.8.1** تغيب العضو عن ثلاثة (3) اجتماعات متتالية او (5) اجتماعات غير متتالية للجنة ، حسب الحالة، أو من جميع هذه الاجتماعات لمدة ستة (6) أشهر متواصلة، أيهما اطول، دون إذن من اللجنة المعنية، أو بدون سبب وجيه
5.9.2 لابد ان يقوم جميع الاعضاء الحاضرين للاجتماع بتوقيع نسخة من محاضر الاجتماع، كما يتعين تسجيل أسماء جميع الأعضاء الغائبين.	**6.9.2** لابد ان يقوم رئيس اللجنة و جميع الاعضاء الحاضرين للاجتماع وكذلك امين سر اللجنة بتوقيع نسخة من محاضر الاجتماع، كما يتعين تسجيل أسماء جميع الأعضاء الغائبين.
-	**6.9.3** يجوز استخدام التقنية الحديثة في توقيع وتسجيل المداولات والقرارات وتسجيل المحاضر.

البند الخامس عشر

إطار عمل الشؤون البيئية والاجتماعية والحوكمة

البنك السعودي الفرنسي
Banque Saudi Fransi

البنك السعودي الفرنسي
Banque Saudi Fransi

إطار عمل الشؤون البيئية والاجتماعية والحوكمة

الفهرس

بيانات المستند ..... Error! Bookmark not defined.
سجل اعتماد المستند 3
إجراءات المراجعة والتعديل والحفظ ..... Error! Bookmark not defined.
الهدف 4
التطبيق والالتزام 4
اللوائح والسياسات والادلة ذات صلة ..... Error! Bookmark not defined.
1 مقدمة ..... Error! Bookmark not defined.
1.1 فلسفة البنك السعودي الفرنسي في الممارسات البيئية والاجتماعية والحوكمة ..... Error! Bookmark not defined.
1.2 تعاون القطاع 6
2 إطار الممارسات البيئية والاجتماعية والحوكمة للبنك السعودي الفرنسي ..... Error! Bookmark not defined.
2.1 تجسيد أعلى المعايير الاخلاقية والحوكمة 7
2.2 تسريع النمو الاقتصادي المستدام 10
2.3 خدمة عملائنا 10
2.4 خلق مكان عمل مزدهر 11
2.5 حماية مجتمعاتنا 13
3 حوكمة الشؤون البيئية والاجتماعية والحوكمة 514
3.1 الادوار والمسؤوليات 514
3.2 التدريب على الممارسات البيئية والاجتماعية والحوكمة ..... Error! Bookmark not defined.6
4 إدراج الممارسات البيئية و الاجتماعية و الحوكمة في أنشطة التمويل 15
5 التقارير ..... Error! Bookmark not defined.

بيانات المستند

نوع المستند	سياسة
عنوان المستند	إطار عمل الشؤون البيئية والاجتماعية والحوكمة
النسخة	1.0
مرجع المستند	
التاريخ	27-11-2022
جهة الحفظ	إدارة الحوكمة
مالك المستند	إدارة الحوكمة

سجل اعتماد المستند

النسخة	تاريخ الموافقة	وصف التغييرات
1.0	2022-11-27	سياسة جديدة

إجراءات المراجعة والتعديل والحفظ

- تقع سلطة الموافقة على أي تعديل على هذا الإطار على عاتق الجمعية العامة بناءً على توصية مجلس الإدارة.
- أي تعديلات يتم إجرائها على هذا الإطار يجب أن تكون وفقا للإجراءات المنصوص عليها في مصفوفة تفويض الصلاحيات.
- الحد الأدنى لمراجعة هذا الإطار هو مرة واحدة كل عامين (2) أو عند الحاجة. لجنة مجلس الإدارة للشؤون البيئية والاجتماعية والحوكمة التابعة لمجلس الإدارة مسؤولة عن ضمان مراجعة هذا الإطار والموافقة عليه حسب مصفوفة تفويض الصلاحيات.
- يجب أن تكون هذه السياسة جزءًا دائمًا من البرنامج التعريفي المقدم لجميع أعضاء مجلس الإدارة ولجان المجلس الجدد عند تعيينهم. من واجب العضو الجديد أن يفهمها ويتعرف عليها.

الهدف

- الغرض من هذا المستند هو تحديد إطار سياسة البنك السعودي الفرنسي (المشار إليه أيضًا باسم "البنك") بشأن المسائل البيئية والاجتماعية والحوكمة مع الاعتراف بمكانته في قلب النظام الاقتصادي وكمساهم كبير في المجتمع والبيئة. وهو يدعم التزام البنك السعودي الفرنسي بالتصرف بطريقة تدعم أهداف البيئة والمجتمع والحوكمة والتكيف مع التغييرات والتطورات والتحديات التي تواجهها الأعمال كمشارك في المسائل المتعلقة بالممارسات البيئية والاجتماعية والحوكمة.

- الممارسات البيئية والاجتماعية والحوكمة هو مفهوم واسع في البنك السعودي الفرنسي يمتد إلى ما وراء الطريقة التي يدير بها الأعمال بطريقة أخلاقية، والتزامه بالمعاملة العادلة والمتساوية للموظفين ليشمل المساهمات المباشرة من خلال العمل الخيري والمشاركة في مجتمعنا والبيئة.

- يعرض موقف البنك السعودي الفرنسي بشأن القضايا البيئية والاجتماعية والحوكمة ذات الصلة بأعمالنا وتلك الخاصة بأصحاب المصلحة لدينا ولتعزيز التزامنا بالتمويل المستدام بما في ذلك حماية البيئة والمسؤولية الاجتماعية والحوكمة الرشيدة. يبني إطار سياسة البنك السعودي الفرنسي بشأن المسائل المتعلقة البيئية والاجتماعية والحوكمة الأساس الذي سيتم من خلاله تنفيذ الحوكمة وتتبع الإجراءات الإدارية.

- سيقوم البنك السعودي الفرنسي والإدارات داخل البنك السعودي الفرنسي، عند الضرورة، بتنفيذ سياسات وإجراءات أكثر تفصيلاً، والتي تم تصميمها لدعم امتثال البنك المستمر لهذا الإطار، من بين أمور أخرى.

التطبيق والالتزام

ينطبق هذا الإطار على جميع المجموعات ووحدات الأعمال في البنك السعودي الفرنسي. يجب على جميع موظفي البنك الذين يعملون إما على أساس دائم أو مؤقت اتباع هذا الإطار. يلتزم البنك السعودي الفرنسي ومجلس إدارته التزامًا راسخًا بدمج الشؤون البيئية والاجتماعية والحوكمة عبر عملياتنا المصرفية، ودعم الأنشطة والبرامج الاجتماعية والخيرية.

اللوائح والسياسات والأدلة ذات الصلة:

بعض السياسات والإجراءات الأخرى ذات الصلة بهذا الإطار. وتشمل هذه، على وجه الخصوص:

سياسة
لائحة مجلس الإدارة
لائحة اللجنة التنفيذية
لائحة لجنة المراجعة
لائحة لجنة المخاطر
لائحة لجنة الترشيحات والمكافآت
لائحة لجنة مجلس الإدارة للشؤون البيئية والاجتماعية والحوكمة
لائحة اللجنة الاستراتيجية
سياسة قواعد السلوك لأعضاء مجلس الإدارة ولجان المجلس
مبادئ السلوك وأخلاقيات العمل في البنك السعودي الفرنسي
مصفوفة تفويض الصلاحيات
دليل الحوكمة للبنك السعودي الفرنسي
سياسة الموارد البشرية
سياسة الإبلاغ

1 مقدمة

1.1 فلسفة البنك السعودي الفرنسي في الممارسات البيئية والاجتماعية والحوكمة

1.1.1. البنك السعودي الفرنسي كشركة مسؤولة ومقرضة

كشركة عامة مسؤولة، يعترف البنك السعودي الفرنسي بمسؤولياته في الامتثال للمتطلبات القانونية للجهات التنظيمية ويلتزم بتقديم أداء مالي قوي من خلال بنية تحتية مصرفية حكيمة وقوية. يدرك البنك أهمية الحوكمة القوية وأخلاقيات العمل، والنجاح التجاري المستدام، وبيئة العمل الشاملة، ويضع في الاعتبار تأثيره المباشر وغير المباشر على البيئة والمجتمع.

يعمل البنك السعودي الفرنسي باستمرار في رحلته المستدامة من خلال الاخذ بعين الاعتبار الآثار البيئية والاجتماعية والحوكمة لأنشطته. يعمل البنك على تطوير منتجات وخدمات مالية مستدامة لتحقيق طموحات أهداف التنمية المستدامة للأمم المتحدة والمساهمة في رؤية المملكة العربية السعودية 2030.

1.1.2البنك السعودي الفرنسي كمستثمر مسؤول

يطمح البنك السعودي الفرنسي إلى الدعم والتحول مع الإمكانات، من أجل تحقيق عوائد استثمارية بالإضافة إلى فوائد دائمة للمجتمع. يهدف البنك إلى تعزيز التكامل البيئي والاجتماعي والحوكمة في عملية صنع القرار الاستثماري ومراقبة شركة المحفظة مع التركيز على التخفيف من المخاطر البيئية والاجتماعية والحوكمة.

يواصل البنك السعودي الفرنسي توسيع نطاق منتجاته الإسلامية في جميع أنحاء أعماله، ويؤمن بأن مراعاة العوامل البيئية والاجتماعية والحوكمة في قراراته الاستثمارية بما يتماشى مع مبادئ الشريعة الإسلامية سوف يدعم مهمته في دفع القيمة لعملائه.

1.2 تعاون القطاع

يسعى البنك السعودي الفرنسي جاهدًا لتوسيع دوره في الممارسات البيئية والاجتماعية والحوكمة للحفاظ على فكر الاستدامة. ويتجلى ذلك من خلال تعهد البنك بالمواءمة مع أهداف رؤية السعودية 2030 وأهداف التنمية المستدامة للأمم المتحدة.

يراجع البنك السعودي الفرنسي باستمرار الإرشادات القطاعية والعالمية ذات الصلة مثل مبادئ الخدمات المصرفية المسؤولة (PRB) ومبادئ الاستثمار المسؤول (PRI) بالإضافة إلى ذلك، يستكشف البنك أيضًا فريق العمل المعني بالإفصاحات المالية المتعلقة بالمناخ (TCFD)والأهداف المستندة إلى العلم.

2 إطار الممارسات البيئية والاجتماعية والحوكمة للبنك السعودي الفرنسي

يدور إطار عمل البنك السعودي الفرنسي حول خمس ركائز تتماشى مع مهمة وقيم البنك. حددت الركائز الأساسية الخمس لإطار عمل البيئة والمجتمع والحوكمة مجالات التركيز التي تتماشى مع الموضوعات الجوهرية المختارة للبنك كجزء من تقييم الأهمية النسبية. الأركان الخمسة موصوفة في الأقسام أدناه.

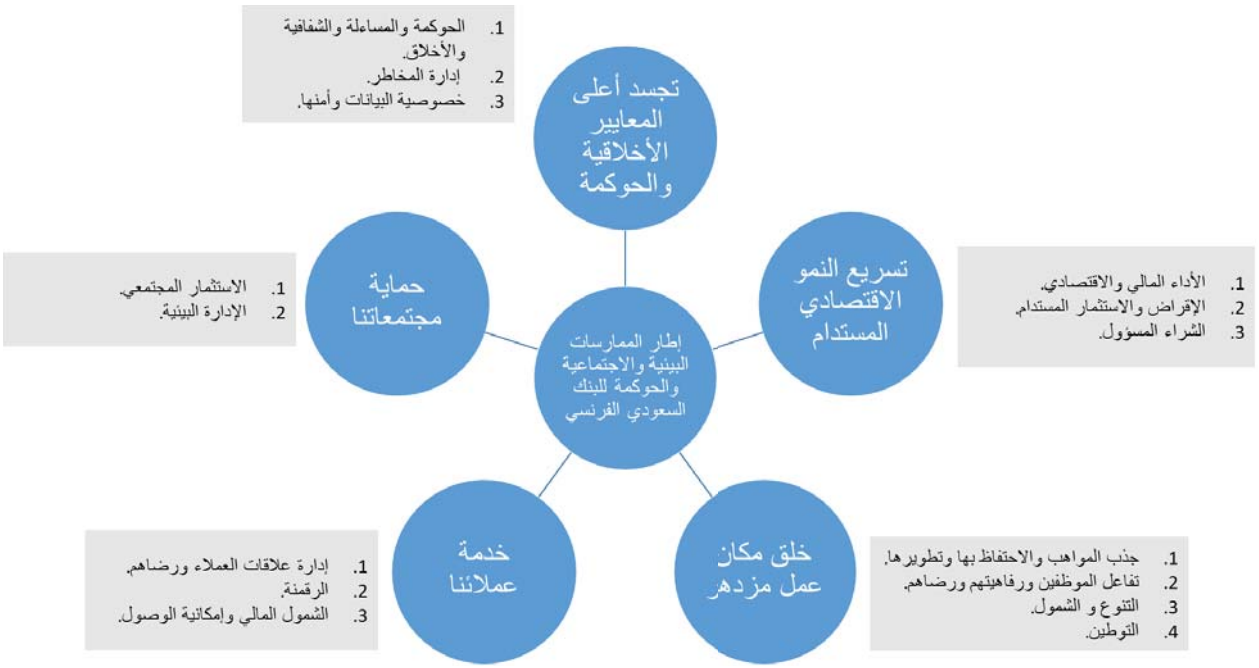

2.1 تجسيد أعلى المعايير الأخلاقية والحوكمة[1]

2.1.1الحوكمة والمساءلة والشفافية والأخلاق المهنية

مدونة قواعد السلوك والأخلاق

تعتبر الحوكمة الرشيدة من الأمور الأساسية لإطار عمل الممارسات البيئية والاجتماعية والحوكمة للبنك مع التأكيد على الشفافية والمساءلة على أعلى مستوى في البنك. تماشياً مع سياسة قواعد السلوك الخاصة بأعضاء مجلس الإدارة ولجان مجلس الإدارة، يتعين على أعضاء مجلس إدارة البنك ولجان مجلس الإدارة العمل وفقًا لأعلى المعايير الأخلاقية عند المشاركة في أعمال البنك ويجب أن يتصرفوا دائمًا وفقًا لواجبات منصبهم واتخاذ تدابير فعالة لتجنب تضارب المصالح الذي يمكن أن يؤثر على حسن أداء واجباتهم.

[1] الهدف السادس عشر من أهداف التنمية المستدامة للأمم المتحدة "السلام والعدل والمؤسسات القوية"

إطار الحوكمة

يلتزم البنك السعودي الفرنسي بتلبية أعلى معايير الحوكمة بما يتماشى مع جميع القوانين والمتطلبات الصادرة عن الجهات التنظيمية. بالإضافة إلى تحسين الشفافية والمساءلة لتقديم قيمة لجميع أصحاب المصلحة. أنشأ البنك ودعم إطار حوكمة قوي يبدأ بتشكيل مجلس الإدارة ولجانه وتشكيل لجان إدارية في البنك. لجان مجلس إدارة البنك السعودي الفرنسي هي:

- لجنة المراجعة.
- اللجنة التنفيذية.
- لجنة المخاطر.
- لجنة الترشيحات والمكافآت.
- اللجنة الاستراتيجية.
- لجنة مجلس الإدارة للشؤون البيئية والاجتماعية والحوكمة.

بينما تدعم لجان مجلس الإدارة ضمان فعالية اتخاذ القرار من خلال مساعدة مجلس الإدارة في أداء واجباته ومسؤولياته، تساعد اللجان الإدارية في البنك كلاً من مجلس الإدارة ولجان مجلس الإدارة والإدارة التنفيذية في الاضطلاع بمسؤولياته المصنفة في مستويين. المستوى الأول من اللجان الإدارية يقدم تقاريره إلى لجنة مجلس الإدارة ذات الصلة مثل: لجنة إدارة الائتمان ولجنة الامتثال ولجنة المخاطر ... إلخ، والمستوى الثاني من اللجان الإدارية يقدم تقاريره إلى المستوى الأول من اللجان الإدارية مثل؛ لجنة الائتمان الإقليمية، لجنة الائتمان بالمركز الرئيسي ... إلخ.

بالإضافة إلى ذلك، لدى البنك لجنة شرعية تشرف على الالتزام بقواعد ومبادئ الشريعة الإسلامية وتطبيقها في البنك. يتناول هذا الهيكل بفعالية أدوار ومسؤوليات مجلس الإدارة والإدارة ويوفر الهياكل والسياسات والأدوات لضمان النمو المستدام على المدى الطويل.

تكوين مجلس الإدارة

يجعل البنك السعودي الفرنسي التنوع أولوية حيث يتم تضمينه في جميع أنحاء المنظمة على جميع المستويات بدءًا من عملية انتخاب مجلس الإدارة، ويتم انتخاب مجلس إدارتنا من قبل الجمعية العامة بناءً على لجنة الترشيحات والمكافآت وتوصية مجلس الإدارة التي تتماشى مع سياسة الترشيح للبنك السعودي الفرنسي التي تأخذ في الاعتبار الحاجة إلى امتلاك مزيج قوي من الخبرة والمهارات التي تتماشى مع أعمال البنك واستراتيجيته بالإضافة إلى وجود مجلس إدارة يمتلك بشكل جماعي القيم والمهارات القيادية، مثل الأخلاق القوية والنزاهة؛ الاجتهاد والضمير. تشجع السياسة تنوع الجنس والخلفيات والفئة العمرية والتعليم والخبرات السابقة. علاوة على ذلك، توفر السياسة فرصًا متكافئة لجميع شرائح المجتمع.

مكافآت أعضاء مجلس الإدارة

يحق لمجلس إدارة البنك السعودي الفرنسي وأعضاء لجان مجلس الإدارة تلقي مكافآت لتحفيز وتحقيق نجاح البنك السعودي الفرنسي وتطوره على المدى الطويل. يتم تحديد هذه المكافآت على أساس سياسة المكافآت والتعويضات الخاصة بمجلس الإدارة ولجان مجلس الإدارة وكبار المسؤولين التنفيذيين في البنك السعودي الفرنسي والتي تمت الموافقة عليها من قبل الجمعية العامة. علاوة على ذلك، يتم الإفصاح عن تفاصيل مكافآت مجلس الإدارة ولجان المجلس سنويًا بما يتماشى مع سياسة الشفافية والإفصاح في البنك السعودي الفرنسي.

مكافحة الرشوة والفساد وغسيل الأموال والجرائم المالية

يمتد التزام البنك السعودي الفرنسي أيضًا إلى المعايير العالية للسلوك الأخلاقي ويتبع اسلوب عدم التسامح مطلقًا مع الرشوة والفساد وغسيل الأموال وجميع أشكال الجرائم المالية بما يتماشى مع القواعد واللوائح الصادرة عن الجهات التنظيمية.

لدى البنك السعودي الفرنسي سياسات وإجراءات تتضمن تدابير صارمة للحد من مخاطر إساءة الاستخدام في الجرائم المالية. يواصل البنك السعودي الفرنسي الاستثمار في التكنولوجيا لاكتشاف وردع مثل هذه الأنشطة وتقديم دورات تعليمية وتدريبية لجميع الموظفين. موظفو البنك ملتزمون تمامًا ومجهزون لمكافحة الجرائم المالية، بما في ذلك غسيل الأموال وتمويل الإرهاب، والحماية من أي أنشطة غير عادية أو مشبوهة والإبلاغ عنها.

2.1.2إدارة المخاطر

تم إنشاء إطار عمل إدارة المخاطر لضمان الوعي القوي بإدارة المخاطر وثقافتها، ولتضمين هذه الممارسات في أنشطة ومسؤوليات الأعمال اليومية. توفر إدارة المخاطر الأساس والترتيبات التنظيمية لتصميم، وتنفيذ، ومتابعة، ومراجعة، والتحسين المستمر لإدارة المخاطر في جميع أنحاء البنك. نهج البنك السعودي الفرنسي هو تحديد وتحليل والاستجابة بشكل مناسب لجميع المخاطر.

قام البنك السعودي الفرنسي بصياغة إطار عمل بعناية يوجه ويحدد كيفية قياس وإدارة المخاطر (بما في ذلك تلك المتعلقة بالبيئة والمجتمع والحوكمة). وهو يعكس رغبة مجلس الإدارة والإدارة التنفيذية ولجان مجلس الإدارة في مراقبة وتخفيف المخاطر المرتبطة بالاستراتيجية والأداء المالي والتكنولوجيا وإدارة الأصول والخصوم والائتمان والعمليات والشؤون القانونية والشؤون التنظيمية وأمن المعلومات. بالإضافة إلى ذلك، يتم تحديد إرشادات سياسة محددة لكل وحدة عمل تتناول المجالات الرئيسية للمخاطر ذات الصلة بأنشطتها الأساسية. كما يتم إجراء مراجعات مخاطر مستقلة وشاملة لكل معاملة تجارية جديدة، وتحديداً الاستثمار والتمويل.

2.1.3خصوصية البيانات وأمنها

سيضمن البنك أن معلومات العميل مؤمنة وسيتبع الإرشادات لجميع قوانين ولوائح حماية البيانات والخصوصية المعمول بها. يلتزم البنك السعودي الفرنسي بالحفاظ على أمن المعلومات وتحسينه ضمن أفضل الممارسات المقبولة وتقليل تعرضه للمخاطر من أجل حماية أصول البنك السعودي الفرنسي وأصحاب المصلحة.

يدرك البنك السعودي الفرنسي أهمية مخاطر التكنولوجيا والمعلومات والأمن السيبراني، والتي استثمرها البنك في برنامج فريد لتطوير الأمن السيبراني يطور المهارات السيبرانية بين المواهب المحلية ويعزز البنك السعودي الفرنسي في القطاع المصرفي المحلي للأمن السيبراني.

الأمن السيبراني في البنك هو كيان مستقل تابع لمجموعة إدارة المخاطر ويديره كبار المسؤولين التنفيذيين- الرئيس التنفيذي لأمن المعلومات وهو المسؤول عن إنشاء والحفاظ على رؤية المؤسسة واستراتيجيتها وبرنامجها بشأن الأمن السيبراني.

تدعم لجنة حوكمة الأمن السيبراني التابعة للبنك السعودي الفرنسي المكونة من رؤساء المجموعات من جميع المجموعات ذات الصلة لدعم الحوكمة الشاملة للأمن السيبراني في البنك السعودي الفرنسي.

يقر مجلس إدارة البنك بأن الأمن السيبراني هو عامل تمكين استراتيجي لإنجاز مهمة الشركة وتحقيق أهداف العمل، وبالتالي، التعامل مع الأمن السيبراني كأولوية عالية. يلتزم البنك السعودي الفرنسي ومجلس إدارته التزامًا راسخًا بالحفاظ على معايير عالية للأمن السيبراني على أصوله ومعلوماته.

يتمثل الموقف العام للبنك في الأمن السيبراني في "حماية بيانات البنك السعودي الفرنسي وسمعته من خلال توفير بيئة مصرفية رقمية آمنة ومرنة وموقف أمني يتوافق مع معايير وأنظمة الأمن السيبراني المحلية والدولية."

2.2تسريع النمو الاقتصادي المستدام[2]

2.2.1الأداء المالي والاقتصادي

يهدف البنك السعودي الفرنسي إلى تقديم أداء قوي وتحقيق زيادات كبيرة في الربحية والحجم من خلال تركيزه المعزز على تجربة العملاء. يعمل البنك على تحسين ميزانيته العمومية، مع زيادة دفتر استثماراته، مما يسمح له بتقليل تكلفة التمويل بشكل كبير وزيادة ربحية رأس المال المستخدم.

2.2.2الإقراض والاستثمار المستدام

يؤمن البنك السعودي الفرنسي بدمج المبادئ البيئية والاجتماعية والحوكمة في أنشطة الإقراض والاستثمار. يتضمن ذلك تحديد القضايا الجوهرية التي تؤثر على قرارات العمل، ومتابعة هذه القضايا ضمن عمليات العناية الواجبة ومراجعات الائتمان / الاستثمار اللاحقة. يطبق البنك السعودي الفرنسي قواعد الإقراض المسؤولة وفقًا لقواعد البنك السعودي المركزي، مع الأخذ في الاعتبار سياسة ائتمان داخلية قوية حيث يتم تطبيق سجل الائتمان والتسجيل لحساب نسبة عبء الديون الدقيقة. تماشيًا مع رؤية الحكومة لتعزيز الأعمال الصغيرة، نهدف إلى تمويل المزيد من الأعمال الصغيرة ومتناهية الصغر.

2.2.3الشراء المسؤول

يلتزم البنك السعودي الفرنسي بالمعاملات الأخلاقية والعادلة والشفافة مع موردينا. يهدف البنك السعودي الفرنسي إلى الحفاظ على علاقات جيدة مع الموردين، ودعم الموردين المحليين لتبسيط سلسلة القيمة لدينا. طبق البنك نظامًا مؤتمتًا بالكامل لتخطيط موارد المؤسسات من شأنه أن يحقق تحسنًا كبيرًا في جميع الأنشطة المتعلقة بالمشتريات ويتماشى تمامًا مع رؤية البنك ليصبح البنك الأكثر حداثة وابتكارًا في المنطقة.

يهدف البنك السعودي الفرنسي إلى تقييم الموردين ماليًا واجتماعيًا وبيئيًا. سيسمح ذلك للبنك ببناء علاقة استراتيجية مع مورديه وتأييد استدامة الأعمال واستمراريتها، بالإضافة إلى تعزيز كفاءة الإنفاق والتحكم في التكاليف.

2.3خدمة عملائنا[3]

2.3.1إدارة علاقات العملاء ورضاهم

يعتمد نجاح البنك السعودي الفرنسي على الحفاظ على علاقات قوية وصحية مع عملائه. يسعى البنك للبقاء على مقربة من العملاء وتقديم أفضل الخدمات المالية. سيقدم البنك السعودي الفرنسي المشورة المالية الشفافة والمسؤولة والتواصل لعملائنا لتمكين قرارات مالية أفضل.

قام البنك بتطبيق نظام إدارة علاقات العملاء لعملائه من الشركات التي تساعد البنك في الحفاظ على رؤية واضحة لنشاط العملاء، وتحديد العملاء المحتملين، وإدارة المهام (على سبيل المثال: متابعة العملاء)، وإنشاء تقارير داخلية قابلة للتخصيص (على سبيل المثال: المتعلقة بمكالمات العملاء الهاتفية والاجتماعات)، ومراقبة نشاط الفرع من خلال لوحة القيادة و / أو تقارير الحملة والوظائف المختلفة الأخرى. كما يقوم البنك السعودي الفرنسي بتقييم احتياجات جميع عملائه من خلال أبحاث السوق لضمان خدمات ومنتجات تنافسية. يجب أن تكون جميع المنتجات والخدمات المالية المقدمة للعميل مصحوبة بمعلومات كاملة وصحيحة.

---

[2] الهدف الثامن من أهداف التنمية المستدامة للأمم المتحدة "العمل اللائق ونمو الاقتصاد"
الهدف التاسع من أهداف التنمية المستدامة للأمم المتحدة " الصناعة والابتكار والهياكل الأساسية"

[3] الهدف التاسع من أهداف التنمية المستدامة للأمم المتحدة "الصناعة والابتكار والهياكل الأساسية"
الهدف العاشر من أهداف التنمية المستدامة للأمم المتحدة "الحد من أوجه عدم المساواة"
الهدف الحادي عشر من أهداف التنمية المستدامة للأمم المتحدة "مدن ومحلات محلية مستدامة"

كما طور البنك السعودي الفرنسي السياسات والإجراءات اللازمة ليتبعها أصحاب المصلحة عند تقديم الشكاوى أو الإبلاغ عن أي انتهاكات. يلتزم البنك بحل جميع الشكاوى في الوقت المناسب وبطريقة عادلة ومعالجة نقاط الضعف في العملية، والتي تؤثر سلبًا على تقديم الخدمة للعملاء أو الأطراف الأخرى، وتعزيز الهيكل التنظيمي الذي يقدر الشكاوى كأداة للتحسين المستمر.

إدارة حماية المستهلك وشكاوى العملاء (CPCCD) هي وظيفة رقابة مستقلة ومركزية تتولى مسئوليات قيادة وإدارة حماية المستهلك وشكاوى العملاء، وينطوي الدور الرئيسي لمركز حماية المستهلك وشكاوى العملاء على مراقبة امتثال البنك السعودي الفرنسي لمتطلبات البنك السعودي المركزي المتعلقة بحماية المستهلك من خلال شكاوى العملاء. من مختلف القنوات من خلال إجراء مراجعة والتحقق من صحة وإعداد التقارير عن جميع شكاوى العملاء الواردة، فإن الهدف الرئيسي هو الحفاظ على سمعة البنك وحمايتها، والتحسين المستمر لتجربة العملاء للاستفادة بشكل أفضل من التنمية والنمو.

2.3.2الرقمنة

تعد رقمنة العمليات وأتمتتها عاملاً تمكينياً رئيسياً لتحقيق استراتيجية البنك والركيزة الأساسية لرؤيته المتمثلة في أن يصبح "البنك الرقمي الأمثل". وهذا ليس فقط لتعزيز تجربة العملاء، ولكن أيضًا للمساعدة في تسهيل التكامل السلس مع الكيانات الحكومية ومكاتب الائتمان وأصحاب المصلحة الآخرين. ستوفر هذه الرقمنة أيضًا وصولًا بسيطًا ومريحًا لعروض المنتجات وأدوات خدمة العملاء.

يسعى البنك السعودي الفرنسي إلى أن يصبح أكثر كفاءة باستمرار من خلال زيادة استخدام الأتمتة والرقمنة عبر البنك، مما يجعل العمليات أسرع وأكثر دقة، ورفع مستويات خدمة العملاء وزيادة الربحية. يتفهم البنك مركزية الرقمنة في هذه الرؤية، ويلتزم بأن يكون رائدًا في القطاع المصرفي بالمملكة في نشر الحلول والتقنيات الرقمية.

2.3.3الشمول المالي وإمكانية الوصول

يركز البنك السعودي الفرنسي على تعزيز الشمول الاجتماعي والمالي في المجتمعات التي يعمل فيها. يهدف البنك إلى تزويد جميع شرائح المجتمع بخدمات مصرفية مخصصة يسهل الوصول إليها.

تم تنفيذ مجموعة من البرامج التي يشرف عليها البنك لزيادة المعرفة المالية لمختلف المجتمعات في جميع أنحاء المملكة لتوسيع قدرة البنك السعودي الفرنسي للوصول إلى جميع السكان في جميع أنحاء المملكة العربية السعودية. ومن الأمثلة على ذلك، المراقبة والمشاركة مع شركات التقنيةالمالية في المملكة العربية السعودية لتطوير شراكات استراتيجية يمكن أن تعود بالنفع المتبادل على البنك. سيوفر هذا مجموعة متنوعة أكبر وأكثر مرونة من الخدمات لعملاء البنك السعودي الفرنسي، ويضع البنك كعضو نشط في النظام البيئي، مع دعم المزيد من المبادرات الحكومية مثل برنامج تطوير القطاع المالي.

2.4خلق مكان عمل مزدهر [4]

2.4.1 استقطاب المواهب والاحتفاظ بها وتطويرها

يلتزم البنك السعودي الفرنسي بتعزيز جميع المجالات التي تدعم الخدمة والمهنة لموظفيها. يعد هذا الالتزام أساسيًا للبنك في تحقيق رؤيته وأهدافه الاستراتيجية بالإضافة إلى الحفاظ على قوة عاملة متميزة من خلال استقطاب الأفراد الموهوبين وتدريبهم والاحتفاظ بهم. يخضع موظفونا للتدريب اللازم لتطوير إمكاناتهم الكاملة.

لضمان ملء المناصب مع أفضل المتقدمين المؤهلين الذين يلبون استراتيجية الأفراد والتنظيم في البنك السعودي الفرنسي، وبما أن الأشخاص الموهوبين هم العنصر الأساسي لنجاح البنك، أنشأ البنك السعودي الفرنسي مجموعة متنوعة من القنوات لاستقطاب الأفراد الموهوبين ليكونوا جزءًا من البنك، مثل برنامج التدريب الداخلي، البرنامج الصيفي "SAIFI"، برنامج الدراسات العليا ... إلخ ، بالإضافة إلى الشراكات الفعالة مع الوكالات وجهات التوظيف التي سيلعبون فيها دورًا مهمًا في العثور على موظفين موهوبين يمكنهم إثبات قيمهم على أساس يومي للبنك. تخضع جميع طلبات العمل التي يتلقاها قسم تنقل المواهب وتوظيفها لأساليب اختيار مناسبة ومعايير موضوعية (مثل المؤهلات والكفاءات والمهارات والمعرفة والخبرة) لتحديد وتعيين أفضل مرشح لكل دور بطريقة عادلة وفعالة.

تماشياً مع سياسة الموارد البشرية في البنك السعودي الفرنسي، يوفر البنك إطار عمل لمساعدة جميع موظفيها في الحصول على التعلم الصحيح والخبرات والتدريب لإحداث فرق في حياتهم المهنية. يساعد التعلم الرسمي الموظفين على اكتساب المهارات والمعرفة التي يحتاجون إليها، في حين أن التركيز على الخبرات الصحيحة يمكن أن يضع معارفهم موضع التنفيذ ويطور مهارات جديدة. تتبع طرق تقديم التدريب نهجًا مختلطًا يجمع بين التدريب الداخلي والتدريب المحلي والتدريب الخارجي والمؤتمرات والندوات والتعلم الإلكتروني والتدريب أثناء العمل. يطور البنك السعودي الفرنسي خطط التنمية الشخصية (PDPs) سنويًا لجميع الموظفين.

كجزء من جهود البنك السعودي الفرنسي للاحتفاظ بموظفيه، حدد البنك السعودي الفرنسي الترتيبات والبرامج التي تعتبر حاسمة لدعم وتحفيز الموظفين لتحقيق إمكانات أدائهم والاعتراف بمساهماتهم وفقًا لذلك. تتضمن هذه الترتيبات والبرامج مكافأة الموظفين الذين خدموا لفترة طويلة والموظفين المتقاعدين لتقدير التزام الموظف ومكافأة الموظفين المغادرين الذين خدموا البنك مع ضمان إنهاء كلا الطرفين لخدمات التوظيف على أساس الرضا.

بالإضافة إلى ذلك، أنشأ البنك السعودي الفرنسي برامج التقدير والتحفيز التي يتمثل أحد أهدافها في تحقيق ثقافة مدفوعة بالأداء، للتعرف على الموظفين وتحفيزهم على مساهمتهم. علاوة على ذلك، حدد البنك برنامج الاحتفاظ وهو شكل من أشكال الخطة النقدية المقيدة، حيث يتم منح المشاركين عند التسجيل مكافأة احتفاظ قائمة على النقد لا يمكن صرفها إلا عند استيفاء شروط الاستحقاق المرتبطة بكل جائزة الاحتفاظ.

فيما يتعلق بسياسة المكافآت الخاصة بالبنك السعودي الفرنسي، حدد البنك فلسفته الخاصة بالمكافآت للتأكد من وجود نظرة عامة موثقة عن المبادئ التي ستدعم تصميم وإدارة سياسة المكافآت عبر البنك السعودي الفرنسي من أجل تعزيز قدرته على جذب، والاحتفاظ، وتحفيز الموظفين مع الحفاظ على امتثالهم للوائح المصرفية المعمول بها ومتماشية مع أفضل ممارسات السوق.

---

[4] الهدف الثالث من أهداف التنمية المستدامة للأمم المتحدة "الصحة الجيدة والرفاه"

الهدف الرابع من أهداف التنمية المستدامة للأمم المتحدة "التعليم الجيد"

الهدف الخامس من أهداف التنمية المستدامة للأمم المتحدة "المساواة بين الجنسين"

الهدف الثامن من أهداف التنمية المستدامة للأمم المتحدة " العمل اللائق لنمو الاقتصاد"

تتضمن فلسفة المكافآت أربعة (4) مبادئ رئيسية للمكافأة (الدفع مقابل الأداء، والمرونة، والقدرة التنافسية، ومواءمة المخاطر) والتي تتماشى مع استراتيجية البنك ككل والتي يجب أن تضمن تحقيق التوجه الاستراتيجي والنتائج المرجوة للبنك على المدى القصير والمتوسط. وعلى المدى الطويل. أيضًا، حدد البنك السعودي الفرنسي وصفًا واضحًا لهيكل المكافآت، والذي يتكون من عناصر ثابتة ومتغيرة ومالية وغير نقدية، مع تصميم كل منها لتحقيق التأثير المطلوب للمساعدة في جذب الموظفين وإشراكهم والاحتفاظ بهم.

يوفر دليل إجراءات مجموعة الموارد البشرية الخاص بالبنك إرشادات حول تنفيذ العمليات المختلفة المتعلقة بالأفراد في البنك السعودي الفرنسي. يجب أن تمتثل جميع إجراءات مجموعة الموارد البشرية لقانون العمل السعودي ولوائح المركزي السعودي وغيرها من الإجراءات التي تحددها السلطات التنظيمية ذات الصلة في المملكة العربية السعودية.

2.4.2 تفاعل الموظفين ورفاهيتهم ورضاهم

مدفوعة بالالتزام بتوفير أفضل بيئة عمل لموظفيها، يسعى البنك جاهدا أن يكون على اطلاع جيد بالمسائل التي تؤثر على مشاركة الموظفين ورضاهم الوظيفي. لذلك، يُجري البنك السعودي الفرنسي استبيان مشاركة الموظف على أساس سنوي، ويحدد عوامل المشاركة الرئيسية والرضا الوظيفي، ويضع خطط عمل بمشاركة ومواءمة فريق الإدارة العليا، ويراقب التقدم على أساس سنوي.

لدى البنك آلية داخلية للتظلم لحماية حقوق موظفيه وللمساعدة في تعزيز عقلية قوية للسلامة بين الموظفين بالإضافة إلى تقديم تدريب على الصحة والسلامة. يضمن الإجراء الداخلي أخذ المظالم على محمل الجد والتحقيق الشامل وحلها.

2.4.3 التنوع و الشمول

يطمح البنك السعودي الفرنسي للريادة في التنوع والشمول. يواصل البنك السعودي الفرنسي في أن يكون محركا في التنوع والشمول وتشجيع مشاركة المرأة في مكان العمل، وهو ركيزة أساسية لاستراتيجية رؤية المملكة العربية السعودية 2030. قام البنك بتوسيع مكانته في دعم الإناث في مكان العمل من خلال رعاية المبادرات وزيادة الوعي حول المساواة بين الجنسين وإدماج المرأة في القطاع المالي.

يحترم البنك السعودي الفرنسي حقوق شعبه ويهدف إلى تعزيز قوة عاملة متنوعة وشاملة، ويحظر أي تمييز على أساس الجنس أو العمر أو الدين أو الجنسية في مكان العمل. لكل موظف الحق في بيئة عمل تعزز الكرامة والمساواة والاحترام للجميع. لن يتساهل البنك السعودي الفرنسي مع أي أعمال تمييز غير قانوني أو غير عادل (بما في ذلك المضايقة) المرتكبة ضد موظف. تم تضمين مبادئ الشمولية والإنصاف وتكافؤ الفرص لدى البنك السعودي الفرنسي في سياسات التوظيف الخاصة به. تماشيًا مع سياسة الموارد البشرية ومدونة قواعد السلوك، سيقوم البنك السعودي الفرنسي بالتحقيق في أي تهم تتعلق بالمضايقة أو الإساءة أو التمييز واتخاذ الإجراءات التصحيحية المناسبة.

يوفر البنك وسائل اتصال فعالة وقنوات إبلاغ متعددة لتلقي تقارير الانتهاكات الفعلية أو المحتملة. لدى البنك السعودي الفرنسي سياسة الإبلاغ عن المخالفات المعمول بها والتي تسمح للموظفين بالإبلاغ عن أي سوء سلوك من خلال نظام الإبلاغ عن المخالفات أو عبر الهاتف أو البريد الإلكتروني.

2.4.4 التوطين

السعودة ركيزة أساسية لرؤية المملكة العربية السعودية 2030. يسعى البنك السعودي الفرنسي جاهدًا لزيادة عدد المواطنين السعوديين في مكان العمل. بالإضافة إلى ذلك، يهدف البنك السعودي الفرنسي إلى توظيف وتطوير المواطنين السعوديين بين قوته العاملة من خلال توفير برامج تطوير مخصصة.

2.5حماية مجتمعاتنا[5]

2.5.1 الاستثمار المجتمعي

يلتزم البنك السعودي الفرنسي بدعم المجتمعات التي يعمل فيها لإحداث فرق. يهدف البنك إلى تقديم الأنشطة والمبادرات المستهدفة التي تعزز التنمية الاجتماعية والاقتصادية من خلال المبادرات المبتكرة والاجتماعية والخيرية. كما تقدم تبرعات لمنظمات مختلفة، ومبادرات رعاية، وتنمية الشباب.

يهدف البنك السعودي الفرنسي إلى دعم أكبر شريحة ممكنة من المجتمع في جميع المجالات، ليكون مشاركًا نشطًا في تطوير الرفاهية الاجتماعية والاقتصادية والثقافية في المجتمع ككل، والعمل على زيادة مستوى الوعي والإرشاد.

2.5.2الإدارة البيئية

البنك السعودي الفرنسي ملتزم تمامًا بحماية البيئة. يدرك البنك مسؤولياته البيئية ويسعى للحد من تأثيره البيئي. نفذ البنك السعودي الفرنسي مجموعة من التدابير لإحداث تأثير ملموس ويضمن المراقبة الفعالة والإدارة والإبلاغ عن التقدم المحرز لتقليل انبعاثات غازات الدفيئة واستهلاك الطاقة. يهدف البنك أيضًا إلى نشر آليات توفير المياه ومبادرات إعادة التدوير، وزيادة الاستخدام المسؤول للورق من خلال استخدام المنصات الإلكترونية كوسيلة بديلة لمشاركة المستندات والأرشفة.

3 حوكمة الشؤون البيئية و الاجتماعية و الحوكمة

3.1 الأدوار و المسؤوليات

النهج المتين لحوكمة الشركات هو التركيز الرئيسي للبنك السعودي الفرنسي. يتبنى البنك أفضل الممارسات في هذا المجال، حيث يطبق نهجاً شفافًا لخلق قيمة لجميع أصحاب المصلحة في البنك. يتبع البنك السعودي الفرنسي دليل حوكمة الشركات لوضع إطار حوكمة البنك السعودي الفرنسي للسياسات والإجراءات والأنظمة والضوابط التي يتم من خلالها تنظيم العلاقة بين مجلس الإدارة والمديرين التنفيذيين والمساهمين وأصحاب المصلحة بشكل واضح وحماية مصالحهم.

3.1.1 الرقابة: مجلس الإدارة

مجلس إدارة البنك السعودي الفرنسي مسؤول بشكل جماعي عن تحديد أهداف عمل البنك السعودي الفرنسي، واستراتيجية تحقيق تلك الأهداف، والموافقة على الميزانية السنوية للبنك وخطة العمل. بالإضافة إلى ذلك، فإن مجلس الإدارة مسؤول عن الإشراف العام على أداء البنك، والتأكد من تطبيق الإدارة للأنظمة والضوابط المناسبة والتواصل مع المساهمين.

لمزيد من التفاصيل، يمكن الرجوع إلى لائحة مجلس الإدارة.

[5] الهدف السادس من أهداف التنمية المستدامة للأمم المتحدة "المياه النظيفة والنظافة الصحية"

الهدف السابع من أهداف التنمية المستدامة للأمم المتحدة "طاقة نظيفة وبأسعار معقولة"

الهدف الثاني عشر من أهداف التنمية المستدامة للأمم المتحدة "الإنتاج والاستهلاك المعقول"

الهدف الثالث عشر من أهداف التنمية المستدامة للأمم المتحدة "العمل المناخي"

3.1.2 إطار عمل الشؤون البيئية والاجتماعية والحوكمة

لتحقيق هيكل منضبط وحسن للإدارة البيئية والاجتماعية والحوكمة، قام البنك السعودي الفرنسي بتشكيل لجنة مجلس الإدارة للشؤون البيئية والاجتماعية والحوكمة على مستوى مجلس الإدارة، لجنة الإدارة للشؤون البيئية والاجتماعية والحوكمة على مستوى الإدارة، وتعيين ممثلي الشؤون البيئية والاجتماعية والحوكمة لضمان تحقيق نتائج متكاملة.

لجنة مجلس الإدارة للشؤون البيئية والاجتماعية والحوكمة: يدعم مجلس الإدارة في تحقيق أهدافه من حيث ركائز البيئة والمجتمع والحوكمة لدعم التزام البنك السعودي الفرنسي المستمر بالتمويل المستدام، والإشراف البيئي، والصحة والسلامة، والتنوع والشمول، والمسؤولية الاجتماعية للشركات، وحوكمة الشركات وغيرها من مسائل الاستدامة والمسؤولية التي تعتبر جزءًا لا يتجزأ. جزء من تعزيز قيمة مساهمي البنوك على المدى الطويل.

لمزيد من التفاصيل، يمكن الرجوع إلى لائحة لجنة مجلس الإدارة للشؤون البيئية والاجتماعية والحوكمة.

لجنة الإدارة للشؤون البيئية والاجتماعية والحوكمة: تمثل وتساعد لجنة مجلس الإدارة للشؤون البيئية والاجتماعية والحوكمة في الوفاء بمسؤولياتها الرقابية المتعلقة بالالتزامات والاستراتيجيات والأهداف والتقدم والأداء والأنشطة ذات الصلة بالبيئة والمجتمع والحوكمة، بهدف الحصول على أعلى المعايير والممارسات في المجالات البيئية والاجتماعية والحوكمة المطبقة من قبل البنك السعودي الفرنسي.

ممثلي الشؤون البيئية والاجتماعية والحوكمة: نظرًا لمستوى التضمين البيئي والاجتماعي والحوكمة في أنشطة البنك السعودي الفرنسي، فإن أحد العناصر البيئية والاجتماعية والحوكمة الخاصة بالبنك إطار الحوكمة هو ممثلي الشؤون البيئية والاجتماعية والحوكمة عبر جميع المجموعات / الأقسام / الإدارات في البنك السعودي الفرنسي المسؤولين عن التنفيذ حيث يعتقد البنك أن كل موظف ومجموعة داخل البنك لها دور للعب في تحقيق أهداف البنك السعودي الفرنسي المستدامة.

3.2التدريب على الشؤون البيئية و الاجتماعية و الحوكمة

يؤمن البنك السعودي الفرنسي بضرورة التعلم المستمر وعملية التوعية عندما يتعلق الأمر بالبيئة والمجتمع والحوكمة على مستوى مجلس الإدارة والإدارة التنفيذية والموظفين. يهدف البنك إلى تزويد موظفيها بالتدريب المناسب والحديث فيما يتعلق باتجاهات السوق في الاستدامة. ويسمح ذلك للبنك بإنشاء فهم مشترك للبيئة والمجتمع والحوكمة في جميع أنحاء المنظمة، وتطوير الخبرة اللازمة لفهم جداول الأعمال وعمليات صنع القرار لأصحاب المصلحة الرئيسيين والعمل وفقًا لها.

4 إدراج الممارسات البيئية و الاجتماعية و الحوكمة في أنشطة التمويل

نظرًا لأن البنك يقر بأن البنية التحتية الكبيرة والمشاريع الصناعية يمكن أن يكون لها آثار سلبية على الناس وعلى البيئة، وبما أن البنك السعودي الفرنسي ملتزم بممارسات الإقراض والاستثمار المستدامة، فقد طور البنك السعودي الفرنسي منهجه لدمج وإدراج وتحديد المبادئ البيئية والاجتماعية والحوكمة في سياساته الخاصة بأنشطة الإقراض والاستثمار .

يتضمن نهج البنك السعودي الفرنسي لدمج المبادئ البيئية والاجتماعية والحوكمة في مراجعة محفظته تحديد العوامل المادية الإضافية (البيئية والاجتماعية والحوكمة) بعد مراجعات الائتمان / الاستثمار بالإضافة إلى المشاركة مع أصحاب المصلحة.

علاوة على ذلك، يدرك البنك السعودي الفرنسي أهمية دمج قضايا الحوكمة البيئية والاجتماعية والحوكمة في عمليات الإقراض والاستثمار من خلال الاستفادة من أفضل الممارسات من مبادئ الخدمات المصرفية المسؤولة (PRB)، ومبادئ التعادل(EP)، ومبادئ الاستثمار المسؤول.(PRI)

يحكم إطار التمويل المستدام للبنك السعودي الفرنسي جميع الأنشطة المتعلقة بالبيئة، والاجتماعية، واستدامة التمويل والاستثمار بما في ذلك معايير الفرز لأنشطة الأعمال لضمان التوافق مع إطار التمويل المستدام وكذلك مبادئ الشريعة للمنتجات الإسلامية.

5 التقارير

الشفافية والإفصاح هما عنصران حاسمان في إطار السياسة البيئية والاجتماعية والحوكمة للبنك السعودي الفرنسي. سيقوم البنك بالإفصاح عن أدائه البيئي والاجتماعي وفي الحوكمة ضمن أنشطة التقارير العامة الخاصة به، وسيعمل مع أصحاب المصلحة لفهم توقعاتهم عبر قنوات الاتصال المخصصة.

سيجري البنك السعودي الفرنسي تقارير طوعية عن الأنشطة المتعلقة بالبيئة والمجتمع والحوكمة، وعن التقدم المحرز في رحلة الاستدامة، إلى جميع أصحاب المصلحة من خلال موقع البنك السعودي الفرنسي على الإنترنت والتقارير السنوية. الإفصاح الطوعي للبنك السعودي الفرنسي والتقارير ستكون مستمدة بشكل مستمر من المعايير وأفضل الممارسات الدولية الرائدة.

الأعمال والعقود التي لأعضاء مجلس الإدارة فيها أي مصلحة مباشرة أو غير مباشرة

البنك السعودي الفرنسي
Banque Saudi Fransi

الرقم : س ج/م ج ت/ 14 /2023

التاريخ 1444/09/07هـ
الموافق 2023/03/29م

السادة مساهمي البنك السعودي الفرنسي

المحترمون

بالإشارة إلى متطلبات الفقرة (1) من المادة (71) من نظام الشركات والتي تنص على أنه لا يجوز أن يكون لعضو مجلس الإدارة أي مصلحة مباشرة أو غير مباشرة في الأعمال والعقود التي تتم لحساب الشركة إلا بترخيص من الجمعية العامة.

يود مجلس إدارة البنك السعودي الفرنسي التأكيد على أن المعلومات الواردة في الملحق (أ) أدناه تحتوي على كافة الأعمال والعقود مما تحكمه المادة (71) من نظام الشركات للسنة المالية المنتهية في 31 ديسمبر 2022 والتي يملك فيها أعضاء مجلس إدارة البنك السعودي الفرنسي مصلحة مباشرة أو غير مباشرة.

بالإضافة إلى ذلك، يقدم البنك تسهيلات ائتمانية و/ أو إصدار خطابات ضمان لعدد من أعضاء مجلس الإدارة و/أو الشركات والمؤسسات المرتبطة بأعضاء مجلس الإدارة، وتخضع هذه التسهيلات للضوابط المنصوص عليها في نظام مراقبة البنوك والتعليمات الصادرة عن البنك المركزي السعودي. تم الإفصاح عن هذه التسهيلات في إيضاح رقم (37) من القوائم المالية الموحدة للبنك كما في 31 ديسمبر 2022.

وتقبلوا خالص تحياتنا،

مجلس إدارة البنك السعودي الفرنسي

عبد الله بن عبد الملك آل الشيخ
أمين سر مجلس الإدارة

مازن عبد الرزاق الرميح
رئيس مجلس الإدارة

ملحق أ

موضح أدناه العقود والأعمال التي تم تنفيذها في السنة المالية 2022 بدون أي شروط أو مزايا تفضيلية، حيث لدى أعضاء مجلس الإدارة مصلحة مباشرة أو غير مباشرة.

	طبيعة العمل أو العقد	مبلغ العمل أو العقد (ريال سعودي)	بداية العقد	نهاية العقد	حالة العقد	اسم العضو أو أي شخص ذي علاقة بأي منهم
1	موقع الصراف الآلي (شركة بندة للتجزئة)	43,000.00 سنوياً	2021/12/01	2023/11/30	ساري	بدر العيسى (عضو مجلس الإدارة في البنك)
2	صيانة مكائن عد النقود (شركة أبانا)	إجمالي المبلغ المدفوع لعام 2022 1,222,745.10	2015/04/01	2023/04/30	ساري	شقيق عبدالرحمن الراشد، عبدالعزيز الراشد (عضو مجلس الإدارة في البنك)
3	توظيف وخدمات مهنية (شركه الخليج للتدريب والتعليم)	إجمالي المبلغ المدفوع لعام 2022 7,350,000.56	2018/01/01	2022/12/31	ساري	شقيق عبدالرحمن الراشد، عبدالعزيز الراشد (عضو مجلس الإدارة في البنك)

KPMG Professional Services
Riyadh Front, Airport Road
P. O. Box 92876
Riyadh 11663
Kingdom of Saudi Arabia
Commercial Registration No 10104254

كي بي إم جي للاستشارات المهنية
واجهة الرياض، طريق المطار
صندوق بريد ٩٢٨٧٦
الرياض ١١٦٦٣
المملكة العربية السعودية
سجل تجاري رقم ١٠١٠٤٢٥٤٩٤

المركز الرئيسي في الرياض

تقرير التأكيد المحدود المستقل المقدم إلى البنك السعودي الفرنسي بشأن التبليغ المقدم من مجلس الإدارة حول متطلبات المادة (٧١)

للسادة مساهمي البنك السعودي الفرنسي

لقد تم تعيينا من قبل إدارة البنك السعودي الفرنسي)"البنك"(للتقرير عن التبليغ المقدم من مجلس الإدارة المعد من قبل الإدارة وفقاً لمتطلبات أحكام المادة)٧١(من نظام الشركات السعودي الصادر عن وزارة التجارة ، والذي يتكون من العقود والمعاملات التي نفذها البنك خلال السنة المنتهية في ٣١ديسمبر ٢٠٢٢م والتي كان لأي من أعضاء مجلس إدارة البنك مصلحة شخصية فيها سواء بشكل مباشر أو غير مباشر وفقاً لما هو مفصل أدناه)"الموضوع محل التأكيد"(وبيان الإدارة المرفق المتعلق بهذا الموضوع وذلك كما هو مبين في الملحق رقم ١، في شكل استنتاج تأكيد محدود مستقل، وأنه استناداً إلى عملنا المنجز والأدلة التي حصلنا عليها، لم يلفت انتباهنا أي أمور تجعلنا نعتقد بأن الموضوع محل التأكيد لم يتم إعداده، من جميع الجوانب الجوهرية وفقاً للضوابط المنطبقة المبينة أدناه)"الضوابط المنطبقة"(.

الموضوع محل التأكيد

يتعلق الموضوع محل التأكيد لارتباط التأكيد المحدود بتبليغ مجلس الإدارة المرفق في الملحق رقم)١(المرفق)"التبليغ"(الذي أعدته الإدارة وفقاً لمتطلبات أحكام المادة)٧١(من نظام الشركات السعودي الصادر عن وزارة التجارة وتم عرضه من قبل رئيس مجلس إدارة البنك الذييتكون من العقود والمعاملات التي نفذها البنك خلال السنة المنتهية في ٣١ديسمبر ٢٠٢٢م التي كان لأي من أعضاء مجلس إدارة المصرف مصلحة شخصية فيها سواء بشكل مباشر أو غير مباشر.

كما هو وارد في التبليغ، فإن التسهيلات الائتمانية أو خطابات الضمان التي يصدرها البنك إلى أعضاء مجلس الإدارة و أو الشركات والمؤسسات ذات الصلة بأعضاء مجلس الإدارة بموجب الشروط والأحكام ذاتها التي تقدم إلى الجمهور غير مشمولة لأنها خاضعة لضوابط وإفصاحات أخرى كما هو محدد.

الضوابط المنطبقة

لقد استخدمنا التالي كضوابط منطبقة:

١. المادة ٧١ من نظام الشركات السعودي الصادر عن وزارة التجارة

مسؤوليات البنك

إن إدارة البنك مسؤولة عن إعداد معلومات الموضوع محل التأكيد خالياً من التحريفات الجوهرية وفقاً للضوابط المنطبقة والمعلومات الواردة فيه. إن إدارة البنك مسؤولة أيضا عن إعداد معلومات الموضوع محل التأكيد (أي الملحق رقم (١)).

وتشمل هذه المسؤوليات تصميم وتنفيذ والاحتفاظ بنظام رقابة داخلية ملائم لإعداد وعرض الموضوع محل التأكيد بحيث تكون المعلومات خالية من التحريفات الجوهرية، سواءً كانت ناشئة عن غش أو خطأ. كما تشمل اختيار الضوابط المنطبقة وضمان التزام البنك بنظام الشركات السعودي الصادرة من وزارة التجارة وتصميم وتنفيذ وتشغيل ضوابط فعالة لتحقيق أهداف الرقابة المعلنة؛ واختيار وتطبيق السياسات؛ واستخدام أحكام وتقديرات معقولة في ظل الظروف؛ والاحتفاظ بسجلات كافية فيما يتعلق بمعلومات الموضوع محل التأكيد.

كما أن إدارة البنك مسؤولة عن منع واكتشاف الغش وتحديد وضمان التزام البنك بالقوانين واللوائح المنطبقة على أنشطته. إن إدارة البنك مسؤولة عن ضمان تدريب الموظفين المشاركين في إعداد معلومات الموضوع محل التأكيد بالشكل المناسب، وتحديث الأنظمة بالشكل المناسب، وأن أي تغييرات في إعداد التقارير تشمل جميع وحدات الأعمال المهمة.

© 2023 KPMG professional Services, a professional closed joint stock company registered in the Kingdom of Saudi Arabia. With the paid-up capital of (40,000,000) SAR. (Previously known as "KPMG Al Fozan & Partners Certified Public Accountants") A non-partner member firm of the KPMG global organization of independent member firms affiliated with KPMG International Limited, a private English company limited by guarantee. All rights reserved.

2023 © كي بي إم جي للاستشارات المهنية شركة مهنية مساهمة مقفلة، مسجلة في المملكة العربية السعودية، رأس مالها (٤٠،٠٠٠،٠٠٠) ريال سعودي مدفوع بالكامل، المسماة سابقاً " شركة كي بي إم جي الفوزان وشركاه محاسبون ومراجعون قانونيون". و هي عضو غير شريك في الشبكة العالمية لشركات كي بي إم جي المستقلة والتابعة لـ كي بي إم جي العالمية المحدودة، شركة انجليزية محدودة بضمان. جميع الحقوق محفوظة.

تقرير التأكيد المحدود المستقل المقدم إلى البنك السعودي الفرنسي بشأن التبليغ المقدم من مجلس الإدارة حول متطلبات المادة (٧١)

للسادة مساهمي البنك السعودي الفرنسي(يتبع)

مسؤولياتنا

إن مسؤوليتنا هي فحص معلومات الموضوع محل التأكيد المعد بواسطة البنك وتقريرنا عليه في شكل استنتاج تأكيد محدود مستقل استناداً إلى الأدلة التي حصلنا عليها. لقد قمنا بارتباطنا وفقاً للمعيار الدولي لارتباطات التأكيد ٣٠٠٠ "ارتباطات التأكيد الأخرى بخلاف عمليات مراجعة أو فحص المعلومات المالية التاريخية" المعتمد في المملكة العربية السعودية وكذلك شروط وأحكام هذا الارتباط وفقاً لما تم الاتفاق عليه مع إدارة البنك. ويتطلب هذا المعيار أن نقوم بتخطيط وتنفيذ إجراءاتنا للحصول على مستوى معقول من التأكيد حول ما إذا كانت معلومات الموضوع محل التأكيد تم إعدادها، من جميع الجوانب الجوهرية، كأساس لاستنتاج التأكيد المحدود الخاص بنا.

يطبق مكتبنا المعيار الدولي لإدارة الجودة (١)، الذي يقتضي من المكتب تصميم وتطبيق وتشغيل نظام لإدارة الجودة بما في ذلك السياسات والإجراءات الموثقة بشأن الامتثال مع المتطلبات الأخلاقية والمعايير المهنية والمتطلبات النظامية والتنظيمية المنطبقة.

لقد التزمنا بالاستقلالية والمتطلبات الأخلاقية الأخرى لقواعد سلوك وآداب المهنة الدولية للمحاسبين المهنيين (بما في ذلك معايير الاستقلال الدولية) المعتمدة في المملكة العربية السعودية والتي تعتمد على المبادئ الأساسية للنزاهة والموضوعية والكفاءة المهنية والعناية الواجبة والسرية والسلوك المهني.

تعتمد الإجراءات المختارة على فهمنا للموضوع محل التأكيد والظروف الأخرى للارتباط، كما تعتمد على دراستنا للمجالات التي يحتمل أن تنشأ فيها تحريفات جوهرية.

للحصول على فهم للموضوع محل التأكيد وظروف الارتباط الأخرى، فقد أخذنا في الاعتبار العملية المستخدمة لإعداد معلومات الموضوع محل التأكيد بغرض تصميم إجراءات تأكيد ملائمة للظروف المتاحة، ولكن ليس بهدف إبداء استنتاج حول فعالية عملية البنك أو الرقابة الداخلية على إعداد وعرض معلومات الموضوع محل التأكيد.

كما اشتمل ارتباطنا على: تقدير مدى ملائمة الموضوع محل التأكيد ومدى مناسبة الضوابط المستخدمة بواسطة البنك عند إعداد معلومات الموضوع محل التأكيد وفقاً لظروف الارتباط وتقييم مدى ملائمة الإجراءات المستخدمة عند إعداد معلومات الموضوع محل التأكيد ومدى معقولية التقديرات المستخدمة بواسطة البنك.

إن الإجراءات المنفذة في ارتباط التأكيد المحدود تختلف في طبيعتها وتوقيتها وتُعد أقل منها في المدى من ارتباط التأكيد المعقول. وبناء عليه، فإن مستوى التأكيد الذي يتم الحصول عليه في ارتباط التأكيد المحدود أقل بكثير من التأكيد الذي سيتم الحصول عليه فيما لو قمنا بتنفيذ ارتباط التأكيد المعقول. لم نقم بإجراءات لتحديد الإجراءات الإضافية التي كان من الممكن تنفيذها فيما لو كان هذا يُعد ارتباط تأكيد معقول.

وكجزء من هذا الارتباط، لم نقم بأي إجراءات تتمثل في مراجعة أو فحص أو التحقق من معلومات الموضوع محل التأكيد ولا للسجلات أو المصادر الأخرى التي تم استخراج معلومات الموضوع محل التأكيد منها.

الإجراءات المنفذة

فيما يلي إجراءاتنا المنفذة:

- الحصول على التبليغ والذي يتضمن العقود والمعاملات حيث يكون لأعضاء مجلس إدارة البنك مصلحة مباشرة أو غير مباشرة خلال السنة المنتهية ٣١ديسمبر ٢٠٢٢ م؛
- الاطلاع على محاضر اجتماعات مجلس الإدارة التي تشير إلى إبلاغ مجلس الإدارة بالعقود المنفذة من قبل أعضاء مجلس الإدارة، وبأن هذا العضو لم يقم بالتصويت على القرار الصادر بهذا الخصوص باجتماع مجلس الإدارة؛
- الحصول على الموافقات اللازمة بالإضافة إلى الوثائق الداعمة المتعلقة بالعقود المذكورة في تبليغ رئيس مجلس الإدارة على أساس العينة؛
- التحقق من أن مبالغ المعاملات المدرجة في البيان مطابقة، حيثما كان ذلك مناسباً، لمبالغ المعاملات الواردة في الإيضاح (٣٧) من القوائم المالية الموحدة المراجعة للمصرف للسنة المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٢م.

تقرير التأكيد المحدود المستقل المقدم إلى البنك السعودي الفرنسي بشأن التبليغ المقدم من مجلس الإدارة حول متطلبات المادة (٧١)

للسادة مساهمي البنك السعودي الفرنسي(يتبع)

الاستنتاج

لقد تم الوصول إلى استنتاجنا على أساس الأمور المحددة في هذا التقرير ووفقاً لها.

ونعتقد أن الأدلة التي حصلنا عليها كافية ومناسبة لتوفير أساس لإبداء استنتاجنا.

بناءً على الإجراءات المنفذة والأدلة التي حصلنا عليها، لم يلفت انتباهنا أي أمور تجعلنا نعتقد بأن معلومات الموضوع محل التأكيد لم يتم إعدادها، من جميع الجوانب الجوهرية، وفقاً للضوابط المنطبقة.

القيد على استخدام تقريرنا

لا ينبغي اعتبار تقريرنا مناسباً للاستخدام أو للاعتماد عليه من قبل أي طرف يرغب في الحصول على حقوق ضدنا بخلاف البنك ووزارة التجارة لأي غرض أو في أي سياق. أي طرف آخر غير البنك ووزارة التجارة يحصل على حق الحصول على تقريرنا أو على نسخة منه ويختار الاعتماد على تقريرنا (أو أي جزء منه) سيقوم بذلك على مسؤوليته الخاصة. إلى أقصى حد يسمح به القانون، نحن نقبل أو نتحمل أي مسؤولية ونرفض تحمل أي مسؤولية عن عملنا تجاه أي طرف آخر غير البنك ووزارة التجارة، لتقرير التأكيد المحدود المستقل هذا أو عن الاستنتاجات التي توصلنا إليها.

تم إصدار تقريرنا إلى البنك ووزارة التجارة على أساس عدم نسخه أو الإشارة إليه أو الإفصاح عنه منفرداً أو في مجمله (باستثناء الأغراض الداخلية الخاصة بالبنك) دون موافقتنا الخطية المسبقة.

كي بي إم جي للاستشارات المهنية

د. عبدالله حمد الفوزان
رقم الترخيص ٣٤٨

الرياض في ٣٠ مارس ٢٠٢٣م
الموافق: ٠٨ رمضان ١٤٤٤

تقرير الملاءة المالية
الصادر عن مراجع الحسابات الخارجي

البنك
السعودي
الفرنسي
Banque
Saudi
Fransi

شركة إرنست ويونغ للخدمات المهنية (مهنية ذات مسؤولية محدودة)
رأس المال المدفوع (٥,٥٠٠,٠٠٠ ريال سعودي – خمسة ملايين وخمسمائة ألف ريال سعودي)
المركز الرئيسي
برج الفيصلية – الدور الرابع عشر
طريق الملك فهد
ص.ب. ٢٧٣٢
الرياض ١١٤٦١
المملكة العربية السعودية

رقم السجل التجاري: ١٠١٠٣٨٣٨٢١

هاتف: ٩٨٩٨ ٢١٥ ١١ ٩٦٦+
٤٧٤٠ ٢٧٣ ١١ ٩٦٦+
فاكس: ٤٧٣٠ ٢٧٣ ١١ ٩٦٦+

ey.ksa@sa.ey.com
ey.com

تقرير إجراءات متفق عليها حول الملاءة المالية

سعادة الأستاذ/ رمزي درويش المحترم
المدير المالي التنفيذي
البنك السعودي الفرنسي
المكتب الرئيسي
طريق الملك سعود، الرياض
المملكة العربية السعودية

النطاق والغرض والقيود على الاستخدام

لقد قمنا بتنفيذ الإجراءات المذكورة أدناه، والتي تم الاتفاق عليها مع البنك السعودي الفرنسي ("البنك") والشركات التابعة له (يشار إليهم مجتمعين بـ "المجموعة") وذلك لمساعدة البنك حصرياً فيما يتعلق بتقرير الملاءة المالية ("الجدول") للسنة المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٢ والمتعلق بالتزام المجموعة بمتطلبات الفقرة (٣) من المادة (١٢) من الضوابط والإجراءات التنظيمية الصادرة تنفيذاً لنظام الشركات الخاصة بشركات المساهمة المدرجة الصادر عن مجلس هيئة السوق المالية بموجب القرار رقم (٨ - ١٢٧ - ٢٠١٦) بتاريخ ١٤٣٨/١/١٦ (الموافق ٢٠١٦/١٠/١٧) بناءً على نظام الشركات الصادر بالمرسوم الملكي رقم م/٣ بتاريخ ١٤٣٧/١/٢٨ (الموافق ٢٠١٥/٣/١٠) المعدلة بقرار مجلس الهيئة رقم (٣ - ٥٧ - ٢٠١٩) بتاريخ ١٤٤٠/٩/١٥ (الموافق ٢٠١٩/٥/٢٠)، للسنة المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٢.

إن تقرير الإجراءات المتفق عليها هذا مُعد فقط للغرض المنصوص عليه في الفقرة الأولى من هذا التقرير ولمعلوماتكم ولا يجوز استخدامه لأي غرض آخر أو توزيعه على أي أطراف أخرى. يتعلق هذا التقرير فقط بالحسابات والبنود المحددة في قسم "وصف الإجراءات المنفذة والنتائج" من هذا التقرير ولا يمتد إلى أي بيانات مالية موحدة للمجموعة ككل.

مسؤوليات البنك

إن البنك قد أقر بأن الإجراءات المتفق عليها مناسبة للغرض من الارتباط. كما أن البنك هو أيضاً الطرف المسؤول عن الجدول الذي تم تنفيذ الإجراءات المتفق عليها بشأنه. إن كفاية هذه الإجراءات هو من مسؤولية البنك وحده.

مسؤوليات المحاسب القانوني

لقد قمنا بتنفيذ ارتباط الإجراءات المتفق عليها وفقًا للمعيار الدولي للخدمات ذات العلاقة (٤٤٠٠) (المعدّل)، "*ارتباطات الإجراءات المتفق عليها*"، المعتمد في المملكة العربية السعودية. ويتضمن ارتباط الإجراءات المتفق عليها تنفيذ الإجراءات التي تم الاتفاق عليها مع البنك، والتقرير له عن النتائج التي تعتبر نتائج فعلية للإجراءات المتفق عليها التي تم تنفيذها. إننا لا نقدم أي تأكيد حول مدى ملائمة أو كفاية الإجراءات المتفق عليها المذكورة أدناه سواءً للغرض الذي تم طلب إعداد هذا التقرير من أجله أو لأي غرض آخر.

إن ارتباط تنفيذ الإجراءات المتفق عليها هذا ليس ارتباط تأكيد. وبناًء عليه، فإننا لا نبدي أي رأي أو استنتاج تأكيدي . ولو أننا قمنا بإجراءات إضافية، لربما لفتت انتباهنا أمور أخرى كان يتعين علينا التقرير عنها.

تقرير إجراءات متفق عليها حول الملاءة المالية – تتمة

استقلاليتنا ورقابة الجودة

عند تنفيذ ارتباط الإجراءات المتفّق عليها، التزمنا بمتطلبات ميثاق المحاسبين المهنيين الصادر عن مجلس المعايير الدولية لقواعد آداب مهنة المحاسبين، بما في ذلك متطلبات الاستقلالية المعتمدة في المملكة العربية السعودية ("الميثاق"). ونحن لسنا مطالبين بأن نكون مستقلين لغرض هذه الارتباط؛ ومع ذلك، فقد التزمنا بمتطلبات الاستقلالية الواردة في ميثاق قواعد وسلوك آداب المهنة الدولية للمحاسبين التي تنطبق على ارتباطات التأكيد بخلاف عمليات مراجعة أو فحص القوائم المالية . ونحن كمراجع حسابات مستقل عن البنك وبالتالي التزمنا بمتطلبات الاستقلالية لميثاق سلوك المهنة الذي ينطبق على مراجعة القوائم المالية.

تطبّق أرنست ويونغ المعيار الدولي لرقابة الجودة (١) " رقابة الجودة للمكاتب التي تنفذ ارتباطات مراجعة وفحص للقوائم المالية وارتباطات التأكيد الأخرى وارتباطات الخدمات ذات العلاقة" وعليه، فإنّنا نحافظ على نظام شامل لرقابة الجودة يضم سياسات وإجراءات موثّقة بشأن الالتزام بالمتطلبات المسلكية والمعايير المهنية والمتطلبات النظامية والتنظيمية المنطبقة.

وصف الإجراءات التي تم تنفيذها

لقد قمنا بتنفيذ الإجراءات المذكورة أدناه، والتي تم الاتفاق عليها مع البنك:

- سنقوم بالتحقق من الدقة الحسابية للتكلفة المقدرة لإعادة شراء أسهم الخزينة والتحقق من عدد الاسهم المراد شراؤها وسعر السهم المستخدم للوصول إلى التكلفة المقدرة.
- سنقوم بمطابقة إجمالي الأصول وإجمالي المطلوبات وإجمالي الالتزامات المحتملة للسنة المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٢ كما هو مفصح عنها في الجدول مع إجمالي الأصول وإجمالي المطلوبات وإجمالي الالتزامات المحتملة المفصح عنها في القوائم المالية الموحدة للبنك للسنة المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٢.
- سنقوم بالتحقق من الدقة الحسابية لصافي الأصول (التي تمثل الرصيد بعد خصم إجمالي المطلوبات وإجمالي الالتزامات المحتملة من إجمالي الأصول) للسنة المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٢ كما هو موضح في الجدول.
- سنقوم بالتحقق من الدقة الحسابية لمتوسط رأس المال العامل للسنتين المنتهيتين في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٣ و٣١ ديسمبر ٢٠٢٤ كما هو موضح في الجدول، من خلال مطابقة رأس المال العامل لكل سنة مع رأس المال العامل كما هو موضح في الخطة المالية على أن يتم إعدادها والموافقة عليها من قبل الإدارة لنفس السنوات.
- سنقوم بالتحقق من الدقة الحسابية لرصيد الأرباح المبقاة كما في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٢ بعد خصم أرصدة الخزينة المتوقع شراؤها كما هو موضح في الجدول.

تضمنت النتائج التي توصلنا إليها:

- فيما يتعلق بالإجراء ١، وجدنا أن الدقة الحسابية للتكلفة التقديرية لشراء أسهم الخزينة صحيحة، وعند التحقق من ذلك وجدنا أن عدد الأسهم التي سيتم شراؤها وسعر الأسهم المستخدم للوصول إلى التكلفة التقديرية كان صحيحاً. كما لوحظ أن الإدارة قامت بإضافة نسبة ٧٪ كتكاليف تقديرية عند احتسابها لإعادة شراء الأسهم، وذلك لتعويض أي تقلبات في أسعار السوق مستقبلاً.
- فيما يتعلق بالإجراء ٢، وجدنا أن إجمالي الموجودات وإجمالي المطلوبات وإجمالي الالتزامات المحتملة المذكورة في الجدول المرفق كما في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٢مطابق لإجمالي الموجودات وإجمالي المطلوبات وإجمالي الالتزامات المحتملة كما هو مفصح عنها في القوائم المالية الموحدة للبنك كما في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٢.
- فيما يتعلق بالإجراء ٣، وجدنا أن دقة احتساب صافي الموجودات المذكورة في الجدول المرفق (التي تمثل الرصيد بعد خصم إجمالي المطلوبات وإجمالي الالتزامات المحتملة من إجمالي الأصول) ، كما في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٢ كانت صحيحة.
- فيما يتعلق بالإجراء ٤، وجدنا أن متوسط رأس المال العامل، المدرج في الجدول، لفترة ١٢ شهرًا بعد التاريخ المتوقع لإكمال إعادة شراء أسهم الخزينة، قد تم حسابه باستخدام رأس المال العامل المدرج في الميزانية للسنة المنتهية في ٣١

نبني عالماً أفضل للعمل

تقرير إجراءات متفق عليها حول الملاءة المالية – تتمة

تضمنت النتائج التي توصلنا إليها: (تتمة)

- ديسمبر ٢٠٢٣ والفترة المنتهية في ٣١ مايو ٢٠٢٤. علاوة على ذلك، لم تأخذ الإدارة في الاعتبار جميع الموجودات والمطلوبات المتداولة والمطبقة في حسابها لرأس المال العامل، نظرًا لأن المعلومات المدرجة في الميزانية على أساس رفيع المستوى فقط. اعتبرت الإدارة فقط "النقد والأرصدة لدى البنك المركزي السعودي" كأصول متداولة و "الودائع النظامية" كمطلوبات متداولة في حساب رأس المال العامل. إن متوسط رأس المال العامل المذكور في الجدول المرفق يتفق مع حساب رأس المال العامل في تقرير الإدارة للسنة المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٣ والفترة المنتهية في ٣١ مايو ٢٠٢٤.
- فيما يتعلق بالإجراء ٥، توجدنا أن الدقة الحسابية لرصيد الأرباح المبقاة كما في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٢ المذكورة في الجدول المرفق، بعد خصم تكلفة أسهم الخزينة، صحيحة.

عن إرنست ويونغ للخدمات المهنية

راشد سعود بن رشود
محاسب قانوني
رقم الترخيص (٣٦٦)

الرياض:٧ رمضان ١٤٤٤هـ
(٢٩ مارس ٢٠٢٣م)

البنك السعودي الفرنسي
Banque Saudi Fransi

جدول البيانات المالية المتعلقة بالتزام المجموعة بمتطلبات الفقرة رقم 3 من المادة الثانية عشر من الضوابط والإجراءات التنظيمية الصادرة تنفيذاً لنظام الشركات الخاصة بشركات المساهمة المدرجة الصادر عن مجلس هيئة السوق المالية

1) كفاية رأس المال العامل:

	(آلاف الريالات السعودية)
التاريخ المتوقع لإنجاز عملية إعادة شراء أسهم الخزينة	متوسط رأس المال العامل لمدة 12 شهرا بعد تاريخ الانتهاء من عملية إعادة شراء أسهم الخزينة
بعد بداية شهر مايو 2023	4,422,370

2) ملخص الموجودات والمطلوبات بما في ذلك الالتزامات المحتملة:

كما 31 ديسمبر 2022 بناء على أخر قوائم مالية موحدة مدققة

(آلاف الريالات السعودية)					
الموجودات	المطلوبات	الالتزامات المحتملة	صافي الموجودات	التكلفة التقديرية لشراء أسهم الخزينة لعام 2023م	فائض الموجودات
أ	ب	ج	د = أ- ب -ج	هـ	و = د – هـ
232,078,119	193,332,794	34,821,105	3,924,220	130,782	3,793,438

3) أسهم الخزينة:

كما 31 ديسمبر 2022 بناء على أخر قوائم مالية موحدة مدققة

(آلاف الريالات السعودية)		
قيمة أسهم الخزينة المحتفظ بها (*)	الأرباح المبقاة	فائض الأرباح المبقاة
أ	ب	ج = ب – أ
234,050	9,768,005	9,533,955

(*) عدد الأسهم المتوقع إعادة شراءها هو 3,247,485 سهم كحد أعلى.

عن البنك السعودي الفرنسي

رمزي درويش

المدير المالي التنفيذي

شركة إرنست ويونغ للخدمات المهنية
(مهنية ذات مسؤولية محدودة)
لأغراض تعريفية فقط FOR IDENTIFICATION PURPOSES ONLY
Ernst & Young Professional Services
(Professional LLC)
EY R5

bcf10107 Monday, March 27, 2023 11:09:40 AM AST